

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

٢

الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للجناة في الجرائم المرتبطة بالجنس

إعداد الطالب

سعيد بن ناصر بن سالم الحبسي

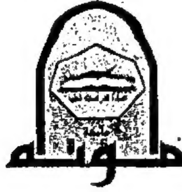
إشراف

الدكتور عباطة التوايهة

رسالة مقدمـــة إلى عمادة الدراسات العليـــا
استكمالاً لمتطلبـــات الحصـــول على درجـــة
الماجستير في علم الجريمة قسم علم الاجتماع

جامعة مؤتة، 2005

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب سعيد ناصر الحبسي الموسومة بـــ:

الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للجناة في الجرائم المرتبطة بالجنس

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الجريمة.

القسم: علم الاجتماع.

	التوقيع	التاريخ	
د. عباطة التوايهة		2005/12/29	مشرفاً ورئيسا
أ.د. ذياب البداينة		2005/12/29	عضواً
أ.د. عايد الوريكات		2005/12/29	عضواً
د. هاشم الطويل		2005/12/29	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. أحمد القطامين



MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الأردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :99-03/2372380
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلـــى من نقشت أسمها على قلبي بماء من ذهب قريتي الروضة. إلى من بذل للعلــم روحـــاً وعملاً والدي؛ إلى تاج العائلة جدّي؛ إلى قلب العائلة النابض بالحنان والدتـــي؛ إلى أخواني: محمد، جابر، هيثم، بدر، حمود، سليمان؛ إلى يحيى وعدّي، وبدر، وأبو الفيصل إلى جميع أخواتي العزيزات إلى العِلْم.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

سعيد ناصر الحبسي

الشكر والتقدير

الحمــد لله الذي ﴿ عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝ عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ والذي بعونه تمّ الصالحات، ثــم الشــكر جزيل الشكر للذين كان لهم الفضل الكبير في إنجاز هذا العمل، وعلى رأســهم الدكــتور عباطة التوايهة مشرفي ورئيس لجنة المناقشة لما كان له من أثر كبــير فــي إعداد هذه الرسالة، والشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة لتحملهم عناء قراءة هذه الرسالة ومناقشتها.

كمــا أتقــدم بجــزيل الشكر إلى الأستاذ سالم بن خلفان الدغيشي من مركز الإصلاح والتأهيل المركزي بمحافظة مسقط، وإلى الضابط مدني فريدة العزري من قسم الإحصائيات الجرمية لما بذلوه من جهد في إتمام هذا العمل.

والشــكر موصول إلى جميع الأهل والأصدقاء لدعمهم المتواصل وتشجيعهم المستمر لإنجاز هذا العمل.

سعيد ناصر الحبسي

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للجناة في الجرائم المرتبطة بالجنس

سعيد ناصر الحبسي

جامعة مؤتة، 2005

هدفـت هـذه الدراسة إلى معرفة أهم الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي الجرائم الأخلاقية في سلطنة عُمان، ومعرفة حجم هذه الجرائم والأنماط المنتشرة لها في المجتمع العُماني.

تكونت عينة الدراسة من (51) نزيل منهم (41) ذكراً، و(10) إناث، شملت جميع المحكومين على هذا النوع من الجرائم في مركز الإصلاح والتأهيل المركزي فـي محافظـة مسـقط، وقـد تم تطوير استبانة خاصة لجمع بيانات هذه الدراسة، بالإضافة إلى الإحصاءات الرسمية الصادرة عن شرطة عُمان السلطانية.

أظهرت نتائج الدراسة أن نصف أفراد الدراسة من الفئة الشابة والواقعة بين (18-29) سـنة، كمـا أن غالبيتهم قد حصلوا على تعليم متدني، ونسبة (75.5 %) مـن العـزاب، وأن غالبـية أفـراد الدراسة دخولهم متدنية، و(13.7%) من أفراد الدراسـة لـيس لهم دخل نهائياً، وأن مصاحبة رفاق السوء هو الدافع الأكثر أهمية وراء ارتكـاب هذا النوع من الجرائم، كما لوحظ أن أكثر الجرائم الأخلاقية تقع في فصـل الصيف وأوضحت الدراسة من خلال الإحصائيات الرسمية أن هتك العرض هـي الجرائم الأكثر انتشاراً في المجتمع العُماني، كما بينت أن نسبة الجرائم الواقعة فـي مـناطق الشمال أكثر منها في مناطق الجنوب، وكانت أعلى نسبة في منطقتي الباطنة ومسقط.

Abstract

The demographic, social,economical crimiuals who committed sextual crimes

Said Nasser Salim Al- Habsi

Mu’tah University, 2005

This study aimed to observe the most important demographic, social and economical charactarastic for mollary crimінds in oman sultanate, and to observe the size of these crimes and the types that is found in omani society.

The study sample composed of (51) prisoners, (41) were males, and (10) were females, involving all these who were convicted to such crimes in Muscat reformatory, a special quis Honaire was constructed to collect data for this study in addition to this the official statistics of the omani police.

The study showed that half of the sample were from the youth sector that aged (18-29) years, and most of them had a lower education, about (75,5%) .were singles and (13,7%) had no in come afall, and having bad friends was the most important reason for such crimes, most of the mollary crimes occur during the summer season, the study also made it clear that the sexual crimes were the occur widest type in the omani society, and also they innourthern areas more than southern areas, finally the highest score were in Muscat and albatinah.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1 .1 خلفية الدراسة:

الجــريمة ظاهــرة اجتماعــية لازمت البشرية منذ وجودها، إلا أنها كانت ترتكب بوسائل تقليدية في المجتمعات البدائية، ثم تطورت مع تطور العصر وتقدمه، لــتظهر بأشــكال أكــثر تنوعاً وتعقيداً جعلت منها محطاً لكثير من أوقات المفكرين والعلمــاء، سواء من ذوي الاختصاص الاجتماعي أو النفسي أو القانوني، لما تخلفه مــن دمار في المجتمعات البشرية، من زعزعة للأمن وتفكيك للعلاقات الاجتماعية، وهدر للطاقات ونزف للأموال، والقضاء على الحركات التنموية.

وتتنوع الجريمة تبعاً لاختلاف الزمان والمكان، والدوافع والعوامل والظروف المؤديــة إليها، فهناك جرائم ضد الأشخاص كالقتل والضرب وجرائم ضد الممتلكات كالسرقة والحريق المتعمد وجرائم ضد النظام كالممارسات الرامية إلى المساس بأمن الدولــة، وهــناك جرائم متمثلة في الإخلال بالعلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد والقيم الدينية ومكارم الأخلاق، أطلق عليها الجرائم الأخلاقية (عسعوس، 1993)

ولقد شهد العالم في العصر الحديث ثورة هائلة في التقدم والرقي بالمجتمعات إلــى قمــة الحضــارة، الأمــر الذي جعل الحياة الاجتماعية أكثر تعقيداً بعد تدشين التكنولوجيا إلى أعمدة البنية التحتية للحياة الإنسانية، لتلعب دوراً مهماً فيه مما سهل للظاهــرة الإجرامية تطورها وتفشيها بأشكال مرعبة في الوسط الاجتماعي، لا سيما في الجرائم الأخلاقية منها.

هــذه الجرائم التي زادت بدرجة ملحوظة مع اتجاه المجتمعات إلى التصنيع، واستمرت في الزيادة مع كل خطوة خطتها هذه المجتمعات في طريق التحضر، إلى أن بلغت الحد المخيف الذي بلغته الآن في أكثر هذه المجتمعات تطوراً وثراء وترفاً (المجدوب، 1993).

حتى دخلت بعض هذه الأنواع من الجرائم تحت مظلة الجرائم المنظمة عالمياً تديــرها شــبكات متخصصــة بقصــد المتاجرة بها، وتعتبر(تجارة الجنس بالنساء والأطفــال) مــن أكــثر أنواع التجارة غير المشروعة نمواً إذ أن الآف من النساء

والأطفـال يـتم إغـراؤهم يومياً للدخول في عالم هذه التجارة، من خلال وعودهم بالحصول على حياة أفضل وأعمال مربحة خارج أوطانهم، بحيث وصلت أرباح هذه المؤسسات إلى سبعة بلايين دولار أمريكي سنوياً (الزغاليل، 1999).

هـذه الظاهرة والتي تسمى(الدعارة) كانت تتخذ شكلاً تقليدياً لا يتعدى اتخاذ الـدور لممارسته فيها بشكل محدود وسري، أما اليوم فقد عجزت الدول العظمى في مواجهـتها، وأصـبحت مؤسساتها ترسل بضاعتها إلى الدول النامية لتشبع رغبات الباحثيـن عـنها مقـابل هـدر أموالهـم لصـالحها، واستغلال الوضع الاجتماعي والاقتصـادي للطاقـة البشـرية المستخدمة كبضاعة منتجة بذلك أمراض اجتماعية وأوبئة مستعصية، كما هو الحال في مرض الإيدز والذي أخذ يفتك بالعالم في الآونة الأخيرة.

وهـناك أيضـاً تجارة الصور والأفلام الإباحية، حيث تحتل مكانة بارزة في سـوق الصور والفن الإباحي المزدهر عالمياً، حتى أصبحت على درجة عالية من التقنـية والتكنولوجيا، فمنها ما يستخدم من أجل صوتها فقط في الاتصالات الهاتفية الجنسـية، وهـناك مـن يستخدمن لتصويرهن عاريات على أفلام الفيديو(الزغاليل، 1999).

وهـناك مـن الجـرائم المرتـبطة بالجنس ما ظل متمسكاً بأشكاله التقليدية المعـروفة، إلا أن التحضر والتصنيع قد ساعدا على استمرار تطوره العددي داخل المجتمعات مثل الاغتصاب، والزنا وهتك العرض.

ولقد شهدت سلطنة عُمان نقلة نوعية في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية منذ فـترة السبعينات نتيجة لتوجيه الاهتمام إلى استغلال العوائد النفطية، لينتقل بالمجتمع العُمانـي مـن مجتمع زراعي رعوي بسيط يرتبط الفرد فيه بأسرة ممتدة تدخل من نظـام عائلة أكبر تشكل العشيرة، ومجموعة العشائر تشكل القبيلة، وتعتبر القبيلة فيه مسـئولة عـن سلوك أفرادها، إلى مجتمع معقد بسبب الهجرات الداخلية والخارجية وكثرة العمالة الوافدة، العربية والأجنبية، تحولت فيه كثير من الأسر من أسر ممتدة إلى أسر نووية تتلاشى فيها دور الرقابة الاجتماعية في ضبط الأفراد مما أدى إلى

ظهــور الجــرائم الأخلاقية فيها بشكل ملفت للنظر في الآونة الأخيرة مما يستدعي دراستها، والوقوف على حجمها، وخصائص مرتكبيها.

ويبيــن الجدول رقم(1) حجم القضايا الأخلاقية الواقعة خلال الفترة(1999م-2004) في السلطنة.

جدول رقم (1)

حجم القضايا المرتبطة بالجنس حسب قيادات المحافظات والمناطق الجغرافية في الفترة من عام 1999- 2004م

الأعوام / القيادات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
مسقط	32	98	199	191	203	277
الباطنة	61	166	191	234	237	257
الشرقية	32	82	96	122	146	149
مسندم	4	9	20	9	10	11
ظفار	1	8	24	20	13	20
الداخلية	16	64	37	68	89	70
الوسطى	2	2	4	8	2	7
الظاهرة	33	46	62	53	51	80
المجموع	181	472	633	705	751	871

* المصدر: شرطة عُمان السلطانية.

حيــث يوضح الارتفاع المتسارع لهذه القضايا في السلطنة. وقد شهد المسار العام لها خلال عام 2004م ارتفاعاً يقدر بــ(121) جريمة، أي ما نسبته(16%) عن عام 2003م.

مــع ذلك فإنه يجب إدراك أن الأرقام الإحصائية غير دقيقة في وصف حجم الظاهــرة الإجرامية، فهي تعتمد أساساً على البلاغات الجرمية التي تم تلقيها من قبل المراكــز لدى شرطة عُمان السلطانية في جميع المحافظات والمناطق الأمنية، حيث بلغت نسبة الجرائم المجهولة حسب تقديرات الشرطة حوالي(49%) ويعزى ذلك إلى الأسباب التالية:

1. أن عـــادات التســـامح والـــتعاطف لا زالت راسخة بين أفراد المجتمع، وهذا يحول دون وصولها إلى الجهات الرسمية.
2. أن القضـــايا المـــتعلقة بالعرض والأخلاق العامة يتم التستر عنها حفاظاً على كيان الأسرة.
3. أن الكثـــير مـــن القضايا يتم حلها عن طريق التنازل بين الأطراف(الشرطة، 2000).

وعلى ضوء هذه الإحصائيات يمكن إدراك خطورة الجريمة بمدى تغلغلها في المجـــتمع العُمانـــي، وانتشارها في جميع أرجاء السلطنة، وارتفاع أعدادها المقترن بالتغيرات الطارئة على المجتمع، إلى الحد الذي أصبحت تهدد كيان الأسرة العُمانية.

ونســـتدل من البيانات الإحصائية للسنوات الست الأخيرة (1999– 2004)، علـــى وقوع (1172) جريمة أخلاقية، بمعدل سنوي مقداره(195.3) جريمة، شكلت ما نسبته(2%) من إجمالي الجرائم التي وقعت في السلطنة خلال هذه الفترة.

كمـــا نلاحظ حصول تذبذب في أعداد واتجاهات الجرائم الأخلاقية خلال هذه الفـــترة حيـــث بلغ عددها (181) جريمة عام 1999 ارتفع إلى (231) جريمة عام 2002 ثم انخفض إلى (182) جريمة عام 2004.(الجدول رقم 2).

جدول رقم(2)

إحصائية الجرائم المرتبطة بالجنس حسب التوزيع الجغرافي لمناطق ومحافظات السلطنة

الأعوام / القيادة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع
مسقط	32	35	59	79	60	39	304
الباطنة	61	62	63	75	58	70	389
ظفار	1	5	10	13	5	7	41
الظاهرة	33	29	24	18	20	14	138
الشرقية	32	31	26	28	31	26	174
الداخلية	16	22	15	15	10	24	102
الوسطى	2	1	1	–	2	1	7
مسندم	4	3	4	3	2	1	17
المجموع	181	188	202	231	188	182	1172

كمــا نلاحــظ من الجدول نفسه الارتفاع الكبير للجرائم الأخلاقية الواقعة في مــناطق الشــمال بالمقارنــة مع مناطق الجنوب، حيث بلغ عدد الجرائم الواقعة في المنطقة الجنوبية(ظفار) (41) جريمة فقط خلال الفترة الماضية، بينما تمثل منطقتي الباطنة ومسقط أكبر عدد من نسبة الجرائم الأخلاقية حيث وقعت (389) جريمة في منطقة الباطنة، تلتها منطقة مسقط بـــ (304) جريمة.

بالإضــافة إلــى زيادة معدلات ارتكاب الجرائم الأخلاقية، فإنه من الملاحظ ارتفــاع نســبة مرتكبــي هذه الجرائم بالمقارنة مع معدلاتها، وهذا يشير إلى تعدد الشــركاء في هذه الجرائم، حيث بلغ عدد الجناة في عام 1999 (321) من البالغون والأحــداث بيــنما كــان معدل الجرائم (181) جريمة وارتفع إلى (398) جانياً مع ارتفاع معدل الجريمة إلى (231) جريمة في عام 2002م.

كمــا نلاحظ تفشي هذه الظاهرة عند فئة الأحداث إذ بلغ عدد المرتكبين لهذه الجرائم من الأحداث خلال الفترة (1999– 2004) (332) جانياً، من أصل(2143) جانــياً، أي ما نسبته(15.4%) من مجموع الجناة، شكلت الإناث ما نسبته(17.1%) من مجموع الأحداث.

وشــكلت الإناث البالغات نسبة(19.6%) بينما شكل الذكور البالغين نسبة(65 %) من مجموع مرتكبي هذه الجرائم خلال الفترة المذكورة.

ونلاحــظ مــن الجــدول رقم (3) التطور النمطي للجرائم الأخلاقية للأعوام (1999– 2004)، حيــث يوضــح ظهور أنماط جديدة في العامين الأخيرين، وهي جريمة إتيان البهائم والمتاجرة بالأفلام الخلاعية.

كمــا أن جرائم هتك العرض هي النمط الأكثر انتشاراً لهذه الجرائم إذ شكل ما نسبته(48.2%) من مجموع هذه الجرائم خلال الفترة المذكورة تلتها جريمة الزنا، إذ شــكلت نســبة(27.5%) ثــم الفضــائح العلنية بنسبة(12.7%)، والدعارة بنسبة (6.1%).

جدول رقم (3)

تطور نمط الجرائم المرتبطة بالجنس للأعوام(1999- 2004م)

نوع الجريمة / السنوات	الدعارة	هتك العرض والشروع فيه	الزنا	الفضائح العلنية	اللواط	إتيان البهائم	المتاجرة بأفلام خلاعية	القمار	المجموع
1999	10	84	49	34	_	_	_	4	181
2000	11	90	49	36	2	_	_	_	188
2001	17	109	49	52	2	_	_	_	202
2002	9	115	67	34	6	_	_	_	231
2003	15	79	57	12	_	18	7	_	188
2004	10	89	52	9	2	14	6	_	182
المجموع	**72**	**566**	**323**	**10**	**12**	**32**	**13**	**4**	**1172**

كمـــا يشـــير الجدول إلى تفشي ظاهرة إتيان البهائم في المجتمع العُماني إذ بلغت نسبتها(2.7%) من مجموع الجرائم الأخلاقية في السلطنة.

1. 2 مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على حجم وأنماط الجرائم المرتبطة بالجـــنس المنتشـــرة فـــي المجتمع العُماني والتعرف على الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي هذه الجرائم.

1. 3 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال ما يلي:

1. كونهـــا أول دراسة من هذا النوع تجري لمعرفة الجرائم في المجتمع العُماني مع تفشيها.
2. أنهـــا ستكشـــف عن أهم الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبيها.

3. أنهـا سـتمهد الطـريق لوضع السياسيات الاجتماعية لمعالجتها أو الحد من انتشارها.

1. 4 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة حجم وأنواع الجرائم الأخلاقية المنتشرة في سلطنة عُمان.
2. معرفة التوزيع الجغرافي لهذه الجرائم حسب محافظات ومناطق السلطنة.
3. التعرف على الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبيها.

1. 5 خلاصة الفصل الأول:

تـناول هـذا الفصـل خلفية الدراسة؛ بين من خلالها حجم القضايا المرتبطة بالجـنس الواقعـة فـي السلطنة، والتي عكستها الإحصاءات الرسمية الصادرة عن شـرطة عُمـان السلطانية، ثم تناول تطور هذه الجرائم ونمط توزيعها على مناطق السلطنة الجغرافية والأنماط المنتشرة لها في المجتمع العُماني.

وأخـيراً تـم تحديد أهداف الدراسة، وأهميتها وتساؤلات الدراسة المتمثلة في الكشـف عـن أهم الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي هذه الجرائم.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2. 1 ملامح التغير الاجتماعي المؤثرة على الجريمة والإنحراف في سلطنة عُمان:

إن التغـــير الـــذي يحدث في ظاهرة لا بد وأن يؤثر فيما عداها من الظواهر نظراً لترابط نظم المجتمع وتداخلها، فهي متكاملة بنائياً ووظيفياً ويؤثر كل منهما في الأخـــرى، فالعوامل التي تؤدي أو قد تؤدي إلى حدوث التغير في الحياة الاجتماعية كثـــيرة ومـــتعددة كأثر الأفكار والأيدلوجيات السياسية أو الاقتصادية أو الدينية على الجوانـــب العديـــدة للحياة الاجتماعية، ومنها العادات والتقاليد والمعايير والقيم (عبد المتعال، 1980م). ٦٣٣٨٤٠

ولقد أثبتت الدراسات أن الارتفاع المتسارع في أعداد الجريمة وتعدد أنماطها فـــي مخـــتلف دول العـــالم يعزى إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية السـريعة التـــي تحل فيها، إذ أن هذه التغيرات السريعة والمتلاحقة تؤدي إلى خلق حاجـــات، وتحديـــات وطموحـــات جديدة، لدى الكثير من الأفراد، وعندما لا يتمكن بعضـــهم مـــن إشـــباع أو تحقيق تلك الحاجات أو الأهداف، فقد يؤدي ببعضهم إلى إشباعها بالطرق غير المشروعة، أي الإنحراف.

ويقـــول هوارد جونز (Howard Jones) أن الجريمة كمشكلة واقعية تبدو أنها أكـــثر تعقيداً، وأنها ناتجة عن عدد من العوامل، ومع ذلك لا يمكن لنا أن نتخلى عن تحليل تلك العملية المعقدة، على الرغم من أن عملية توضيحها وشرحها قد يستغرق وقـــتاً طويـــلاً، وأنـــه إذا ما حاولنا الإلمام بكل أسبابها وعواملها فإننا سننتظر كثيراً وكثيراً (عوض، 2001)

وقـــد دخلت سلطنة عُمان مرحلة ديموغرافية واجتماعية واقتصادية هامة منذ أوائل السبعينات، وبالتحديد منذ أن تسلم صاحب الجلالة السلطان قابوس مقاليد الحكم يوم 23 يوليو 1970م (البلوشي، 2003م).

ممـــا أدى إلـــى إحـــداث تغيـــير كبـــير في البنية التحتية والخدمات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة (صواخرون، 2001م).

وستعرض الدراسة بعض عوامل التغير الاجتماعي المؤثرة على الجريمة والإنحراف في السلطنة على النحو التالي:

1. التغيرات التربوية وتشمل (الأسرة، والتعليم، الدين).
2. التغيرات الاقتصادية.
3. التغيرات التكنولوجية.

2. 1. 1 التغيرات التربوية:

يمكن القول بأن التربية هي تلك العملية التي يتم بمقتضاها تنمية الشخصيات الإنسانية من جميع جوانبها العقلية والنفسية الاجتماعية والجسمية وذلك وفقاً لمعايير الجماعة السائدة وقيمها واتجاهاتها (سلطان، 1979).

وتعد عوامل التربية بمثابة حلقة اتصال بين الأفراد والمجتمع، ومع افتراض أنهـا تسعى إلى تزويد الأفراد بالأنماط والقوالب الفكرية والسلوكية السوية، فإنه إذا كانـت علاقات الأفراد بها غير مرضية فإن الجريمة تعد بمثابة رد فعل لهذه الحالة (عـوض، 2001) وتنشـأ حلقـة الاتصال هذه بين الفرد والمجتمع عن طريق عدة عوامل أهمها:

أ. الأسرة:

تعتـبر الأسـرة من أقوى المؤسسات الاجتماعية في تكوين شخصية وسلوك الفـرد، لأنها الدعامة الأولى في إرساء القواعد والمعايير والقيم الاجتماعية والدينية الأساسـية عند الفرد، الذي يؤدي تفكك أواصر الأسرة إلى فشلها في تربية أطفالها فتنتج أفراداً منحرفين وغير أسوياء (عسعوس، 1993م).

وهذا التفكك ينتج من اضطراب القيم والتناقض الحاصل لدى أولياء الأمور، والـذي يسنعكس بدوره على شخصية الأبناء وينتج لديهم ضعف الوازع، وكثيراً ما يكـون فـي العـائلات التي تعيش في ظروف انتقالية وعسيرة اقتصادياً واجتماعياً (البلوشي، 2003م).

وهـذا ما أكدته بعض الدراسات التي تناولت جريمة الاغتصاب إذا أن أكثر مرتكبـي هـذا الـنوع من الإجرام هم من الشباب المنحدرين من أسر ذات مستوى معيشي متدني، وكبيرة من حيث عدد الأطفال، وتعيش في حجرة واحدة، وهذا جعل

الأطفـــال" عرضة لمشاهدة والديهم وهم يمارسون الجنس، ومما لا شك فيه أن هذه المشـــاهدة كثـــيراً ما تصيب الفتيان والفتيات في سن المراهقة بإضطرابات نفسية، تكـــون لهـــا آثـــار ضارة في مستقبل حياتهم، وبخاصة سلوكهم الجنسي"(الساعاتي، 1983م).

مما لا شك فيه أن التحولات الجذرية التي طالت كل جانب من جوانب الحياة الاجتماعـــية فـــي الســـلطنة أثرت في تراكيب الأسرة، والأدوار الموكلة لأفرادها، ووظـــيفة الأســـرة ومسؤوليتها كمؤسسة اجتماعية وهذا أدى إلى إيجاد فروق فكرية وثقافية بين الأجيال، برزت في أدوار الأمومة والأبوة والأخوة والجوار، وفي مجال العادات، والقيم والنظام الاجتماعي(المكتب التنفيذي، 1999م).

فقـــد ظل الفرد العُماني مرتبطاً بالأسرة الممتدة، والتي كانت عبارة عن أسرة كبـــيرة ذات فـــروع يترأسها الجد، وهذه بدورها تدخل ضمن نظام عائلة أكبر وهي تشـــكل العشـــيرة، ومجموعة العشائر تشكل القبيلة، وكان هذا النظام يشكل الإطار المركزي لحياة الفرد، وبالتالي فإن مستويات القرابة تتكامل في توجيه سلوك الفرد، مما كان يتيح فرصة متدنية للخروج عن الجماعة (صواخرون، 2000).

إلا أن الـــتحولات التي حدثت في المجتمع العُماني، بسبب الهجرات الداخلية والخارجـــية، والاعتماد على العمالة الأجنبية، أدى إلى تقلص حجم الأسرة، وتحول كثـــير من الأسر من أسرة ممتدة إلى أسر نووية، لملائمة هذا الشكل لطبيعة الوضع الاقتصـــادي والـــتطورات الحضـــرية، وأصبح للفرد وظيفة ودخلاً جعلا منه فرداً مستقلاً إلى حد كبير عن العائلة والعشيرة (البلوشي، 2003).

وكانـــت عـــادة الزواج المبكر هي العادة الشائعة التي تسود المجتمع العُماني بالنســـبة للبنـــت حيـــث كان معدل سن الزواج للبنات عند بلوغها ثلاثة عشرة سنة، وتـــزوج البنـــت دون الأخـــذ بمشـــورتها، ممـــا شـــكل من ذلك عائقاً أمام السلوك اللاأخلاقي، حيث ينشغل كل من الرجل والمرأة بالحياة الأسرية، أما اليوم فقد أصبح ســـن الـــزواج متأخراً إلى حد كبير، حيث يرى المجتمع العماني أن المرأة يجب أن تحصـــل على حقها من التعليم والعمل ثم ينظر بعد ذلك إلى مسألة الزواج، صاحب

ذلك ارتفاع كبير في المهر، الأمر الذي ساعد على تأخير عملية الزواج، ولجوء بعض الأفراد إلى قضاء غريزتهم بطرق غير مشروعة.

كما أن ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة وخروجها للعمل أدى بشكل رئيسي إلى اعتماد معظم الأسر العُمانية في تنشئة الأطفال على الخادمات والمربيات، مما أدى إلى ابتعاد الأهل عن دورهم في التنشئة، واكتساب الأطفال لعادات وتقاليد وقيم دخيلة على الثقافة العُمانية الأصيلة، كما أدى خروجها للعمل إلى استقلالها عن العائلة وخلق تغيير في طبيعة العلاقات الأسرية.

مما أدى إلى فقدان الأسرة لكثير من وظائفها، وضعف سلطتها على أفرادها وكفت عن القيام بالتوجيه الثقافي والاجتماعي، وانشغل الآباء وبعض الأمهات في جمع المادة تاركين للأطفال حرية الخروج والعودة (غيث، 1980).

وكما يرى "جون كونكلن John, E. Conklin" أن إتاحة فرصة العمل للمرأة أدى إلى إنتاج فرص أكبر لها للانحراف (Conklin, 1981).

ب. التعليم

مما لا شك فيه أن التعليم يطور طرق الحياة الإنسانية في شتى مجالاتها، وجميع ظواهرها المرغوبة وغير المرغوبة، وقد ثار الجدل حول العلاقة بين التعليم والظاهرة الإجرامية، فهنالك من قال أن التعليم يؤدي إلى انخفاض معدلات الجريمة، فقد ذهب الأديب الفرنسي" فيكتور هوجو" Victor Huho" إلى القول بأن " فتح مدرسة يعد بمثابة إغلاق لسجن" ووافقه في ذلك العالم " بونجر "Bonger" حيث يرى أن انتشار الأمية يعد أهم العوامل المؤدية إلى الجريمة.

وعلى النقيض من ذلك فهناك من يرى أن التعليم يؤدي إلى تعقيد الظاهرة الإجرامية وتطوير طرقها وأنماطها، ومنهم الطبيب الإيطالي " لمبروزو Cessare Lombroso" حيث يرى أن الميل والإستعداد الإجرامي يولد مع الشخص ويتبلور ويصقل مع التعليم، وشاركه الرأي " جان جاك روسو" (عبيد، 1971م).

ومع ذلك فإنه لا يمكن اعتبار التعليم سبباً للجريمة أو رادعاً عنها، إذ يعتبر وسيلة يمكن أن يوظفها الفرد في كلا النزعتين الخير أو الشر، لذا يمكن القول أن

العلـم قد ساعد على تعقيد الظاهرة الإجرامية من خلال عوامل أخرى مثل العادات والتقاليد والقيم الإنسانية.

وقـد شهدت السلطنة تطوراً كبيراً في المسيرة التعليمية، ونال الفرد العُماني نصـيبه مـن التعلـيم على أكمل وجه، فعند قيام النهضة المباركة مع تولي جلالة السلطان قابوس بن سعيد تقاليد الحكم عام 1970، كان عدد المدارس ثلاث مدارس ابتدائـية لا يـتجاوز عدد طلابها(909) طالباً كلهم من الذكور، وبدءاً من الخطاب السـامي لجلالته(1970) والذي نادى فيه بالتعليم ولو تحت ظل شجرة، بدأ الاهتمام بإنشـاء المدارس، فقد وصل عدد المدرس في عام 1979 إلى (363) مدرسة منها (146) للذكور، و(76) للإناث، و(141) مدرسة مختلفة، ووصل عدد المدارس في عـام (2005) إلى (1038) مدرسة منها (359) للذكور، و(335) للإناث، و(344) مشـتركة، وبلـغ عدد الطلاب بها(295464) طالباً، و(277400) طالبة، وبلغ عدد المعلميـن والمعلمـات فـي نفـس العام (34554) معلماً، منهم(14715) ذكراً، و (19839) من الإناث (وزرة التربية والتعليم، 2005).

رافـق ذلـك إنشاء جامعة السلطان قابوس والكليات المتوسطة للمعلمين، ثم الجامعـات والكلـيات الخاصـة لتتوزع على جميع مناطق السلطنة، بالإضافة إلى المعـاهد المتضمنة لجميع العلوم والتخصصات التي يتطلبها العصر الحالي، مواكبة بذلك التقدم العالمي في مجال التكنولوجيا والعلوم الحديثة.

فـي الوقـت الـذي سـاعد فيه التعليم على القضاء على بعض الأنواع من الانحرافات التي تصحب الجهل والمتسببة في بعض الجرائم(عسعوس، 1993)، فقد زاد أيضاً من فرصة الطلاب للانحراف وخصوصاً بعد الانتهاء من الثانوية العامة، حيـث يهاجر الشاب والفتاة من بلدته لاستكمال الدراسات العليا، وغالباً ما يقطن في شقق ودور مستأجرة مع جماعة من الطلاب، بعيداً عن الرقابة الأسرية للفتيات، مما يخلـق لديهـم فرصة أكبر للإنحراف، ساعد على ذلك انتقال الطالب من القرى إلى المدن ليصادف حياة أكثر تعقيداً وانفتاحاً واختلاطاً بالجاليات الأجنبية.

ومع تأخر سن الزواج- كما ذكرنا في الحديث عن التغير في الحياة الأسرية يجد كل من الشاب والفتاة دافعاً لقضاء غريزته الجنسية بطرق غير مشروعة.

إضافة إلى ذلك فإن المدرسة تعد البيئة الثانية بعد الأسرة.لعلاقتها الوثيقة مع التلاميذ الذين يقضون فيها فترة طويلة(عوض،2001) وهذا بحد ذاته كفيل لإكساب الطفل ثقافات مختلفة، وخاصة في المدارس المختلطة (التعليم الأساسي)، حيث يتعود الأطفـال على الاختلاط، وتنزع الفتاة بذلك جانب من الحياء الذي نشأت عليه الفتاة العُمانية سابقاً، مما يحدث فرصة للانحراف الخلقي لدى الأطفال.

ج. الدين

لقـد أكـد كل من "أميل دوركايم Emil Durkhien و"ماكس فيبر Max" على أهمـية الديـن كميكانـيزم للضـبط الاجتماعي من شأنه يضمن" التماثل من خلال معتقداته وشعائره ومن ثم يحول دون حدوث الانحراف" (عسعوس، 1993).

حيـث أن له تأثـير قوياً في ضبط النفس وتكوين الحاسة الأخلاقية للإنسان، حيـث تغـرس في نفوس الأفراد قيماً تهذب من سلوكهم، وتقوي في نفوسهم القدرة علـى مقاومـة الجـريمة وتبعدهم عن الجري وراء المال والشهرة والشهوة وهي اعتبارات تقف كثيراً وراء السلوك الإجرامي (عوض، 2001).

ولقـد توصـلت بعـض الدراسات إلى أن الدين له أثر كبير في الابتعاد عن الجـريمة، فقد توصل "ناي" "Nye" إلى أن المراهقين الأكثر تردداً للكنيسة أقل ميلاً للجناح من الأفراد الذين لا يترددون عليها (سعفان، 1966).

كمـا توصـل إلى نفس النتيجة كل من "هيقنز" B.Higgins و"فاري البرشت" B.Albecht عـندما وجدا علاقة عكسية بين درجة التدين والانحراف في دراستهما علـى عيـنة مـن الجـنوب الأمريكي الذي يعتبر أكثر تديناً من الجهات الأخرى (عسعوس، 1993).

وقـد جاء الدين الإسلامي محرماً لجميع الجرائم الأخلاقية بما فيها الاتصال الجنسـي غير المشروع، إلا أن تطبيق القانون الوضعي في السلطنة وعدم الأخذ بما جـاءت بـه الشـريعة الإسلامية في معاقبة مرتكبي الجرائم الأخلاقية جعل الناس تتساهل في ارتكاب هذه الجرائم، حيث أن المجتمع العُماني وما شهده من حالة تحول فـي قيمه بشكل سريع نظراً للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، جعل الوازع الديني

يـتحلل جزئـياً لدى الأفراد، منتجاً بذلك طموحات فردية لنيل المنجزات الحضارية دون الاكتراث بالقيم.

2. 1. 2 التغيرات الاقتصادية:

يعتـبر العـامل الاقتصادي من أهم جوانب الحياة الإنسانية الموجهة للسلوك الإنساني لا سيما السلوك الانحرافي، وقد أجريت دراسات عديدة لمعرفة العلاقة بين الأوضـاع الاقتصـادية ومعدلات الجريمة، فقد توصل العالم "بونجز" إلى القول بأن "الـدور الذي تلعبه الظروف الاقتصادية في عملية الجريمة والجناح يعد دوراً كبير الأهمية إن لم يكن حاسماً" (عارف، 1981).

لكـن الاخـتلاف بيـن العلمـاء كـان في طبيعة العلاقة بين فترات النمو الاقتصـادي، وفترات الرخاء الاقتصادي من جهة، والجريمة من جهة أخرى، حيث تناقضـت النـتائج حـيال ذلك، فقد توصل "جورج فولد George B.Vold" إلى أن الجـريمة تـزداد في فترات الكساد الاقتصادي وتقل في أوقات الرخاء الاقتصادي، بيـنما توصـلت دراسات أخرى إلى أن معدلات الجريمة لا تتغير سواء في حالات الكساد أو الرخاء، كما هو الحال في دراسات دوركايم عن الانتحار(عوض،2001).

وقد تبين من دراسة أجرتها مؤسسة أنقذوا الأطفال (Save The Shildrn) سنة (1996) أن الكثير من الأطفال في دول أوروبا معرضين للدخول في تجارة الجنس، وذلـك بسـبب الظروف المعيشية الصعبة التي يواجهونها، وتضطرهم إلى ذلك من أجل توفير قوت يومهم، أو الحصول على مكان يؤون إليه (Hodjson, 1994).

كذلك هو الحال بالنسبة للسلوك الداعر الذي تتخذه بعض الفتيات لتوفير سُبل العـيش المناسبة من أجل خلق اتساقهن مع المجتمع، وجرائم الزنا الناتجة من تأخر سن الزواج الناتج عن البطالة وارتفاع نسبة المهور.

ولقـد شهدت السلطنة تغيراً جذرياً في النظام الاقتصادي الكائن فيها قبل قيام النهضـة، حيث كانت الأوضاع المعيشية بالغة الصعوبة، دفعت بالفرد العُماني إلى الهجـرة إلـى الدول المجاورة من أجل توفير لقمة العيش له ولأفراد عائلته، وبعد التوجيهات السامية لجلالة السلطان قابوس بن سعيد لاستغلال العوائد النفطية، بهدف

تحقيق انتقال نوعي وكمي، من مرحلة الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد النشط القادر علـــى النمو الذاتي والتكيف مع التغيرات الإقليمية والدولية، أصبح الفرد ينعم بحالة الـــرخاء الاقتصادي وأوجدت فرص العمل للجنسين ولجميع المؤهلات العلمية، مما حـــدا بالمـــرأة إلـــى مشاركة الرجل ومقاسمته الوظائف الحكومية ووظائف القطاع الخاص.

حيـــث ارتفع مستوى الدخل الفردي طوال العقود الماضية إلى(2.472) ريال عُماني من إجمالي الدخل القومي عام 2000م (وزارة الصناعة، 2000).

وأدى الـــنقص في العمالة الوطنية كماً وكيفاً إلى الاعتماد على العمالة الوافدة لتغطـــية متطلبات خطط التنمية، حيث بلغت في عام 1999م (596. 126) ألفاً من الجالـــيات العربـــية والأجنبـــية، الأمر الذي شكل اختلاطاً في الثقافات الاجتماعية، وتقـــاعس الفرد العُماني عن الأعمال التي تتطلب جهداً أكبر، وبدأت فكرة الاقتصاد الريعـــي تفـــرض نفســـها في المجتمع العُماني، وانعدمت قيمة الروابط الاجتماعية، والإنتاج وروح الولاء القومي، لينتج بذلك بطالة تهدد الانضباط الاجتماعي، وتفتح باب الانحراف على مصرعيه، وخاصة فيما يخص الجوانب الأخلاقية.

2. 1. 3 التغيرات التكنولوجية:

لقـــد لعبت التكنولوجيا دوراً هاماً في حياة الأمم وفرضت تأثيرها على الحياة الاجتماعـــية، وساعدت على انتشار أنماط السلوك المنحرف وتنقلها من المجتمعات التـــي ابتدعـــت فـــيها إلى جميع مناطق العالم، وخاصة التكنولوجيا المتعلقة بمجال الطباعة والنشر ومجالات الإذاعة والتلفزيون والفيديو وصناعة السينما.

والســـلطنة كغـــيرها من الدول احتضنت هذه الوسائل بشتى أنواعها، لتمكن الفـــرد مـــن الاتصال بالعالم الخارجي، حيث تم خلال النهضة العُمانية افتتاح شبكة التلفزيون، وشبكات الاتصال السلكي واللاسلكي، بما فيها شبكة الإنترنت وكثرة دور السينما في مختلف مدن السلطنة.

وكمـــا أن لهذه الوسائل فوائدها، فإن لها مساوئ عظمى إذا لم تستثمر بصفة ملائمة لثقافة المجتمع الذي يقتنيها، ذلك لأن هذه الوسائل تعكس أنماط حياة وعادات

وتقاليد تختلف من مجتمع لآخر، وقد ازداد خطر هذه الوسائل لا سيما عندما أصبح البــث المباشــر ممكناً عن طريق الأقمار الصناعية، حيث أصبح من الممكن التقاط عــدد لا يحصــى مــن المحطات التلفزيونية الغربية في بلداننا العربية (عسعوس، 1993).

وقــد غــزت الأفــلام والمجــلات الخلاعية الأسواق العالمية، وتسربت إلى المجــتمع العُمانــي ليصبح اقتنائها سهلاً وخاصة عن طريق العمالة الوافدة، وشبكة الإنترنت، الأمر الذي أدى إلى الإنحرافات الخلقية لدى بعض أفراد المجتمع.

"وكــل ما يحدث من اغتصاب وزنا وحب تليفوني هو عبارة عن تطبيق لما يظهــر فــي هــذا الــنوع مــن الأفلام عن طريق شبكات(مافياوية) تشبه مروجي المخدرات نظراً للربح الذي تدر به هذه الأفلام" (عسعوس، 1993).

وهــذا مــا توصل إليه "دايموند Diamond" و"يوكياما Uchiyama"، من أن انتشــار الكبير للمواد الدعائية الإباحية في السوق الياباني قد أدى إلى ازدياد حالات الاعتداء الجنسي على النساء والأطفال (Diamond, Uchiyama, 1999).

ويمكــن الوقــوف علــى علاقة التغيرات التي طرأت على المجتمع العُماني بازديــاد حجــم الجــريمة في سلطنة عُمان عن طريق الإحصائيات الجنائية، حيث نلاحــظ مــن الإحصائيات السنوية لشرطة عُمان السلطانية من شكل رقم(1) والذي يعكس مؤشر الجرائم في سلطنة عُمان بشكل عام خلال الفترة(1999– 2004م) أن الجرائم أخذت بالازدياد بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة.

2. 2 الاتجاهات النظرية في تفسير السلوك الإجرامي:

تعتبر الجريمة من القضايا التي شغلت بال الكثير من العلماء والمفكرين نظراً لتأثيرها على جميع جوانب الحياة الإنسانية، ولتداخل العوامل المؤدية إليها، واختلافها كماً ونوعاً من مجتمع لآخر طبقاً للنظام الاجتماعي السائد في أي مجتمع، بما يحمله من أوضاع بيئية وسياسية واقتصادية وثقافية، وطبقاً للظروف التي مر بها المجتمع من نكبات وحروب وما شابه من الكوارث التي من شأنها أن تزعزع الكيان الاجتماعي وتغير من نمط الحياة الإنسانية فيه.

وقد اتخذ المفكرين في هذه الظاهرة منذ عهود سحيقة نهجين من التفكير: أحدهما ديني، والآخر غيبي، فمنهم من رأى أنها إرادة الآلهة أو من فعل آلهة الشر، أو الشيطان الذي يسعى دائباً في تغيير الطبيعة البشرية ومنهم من عزاها إلى عوامل غيبية لا كيانية ولا عيانية كالضلال، أو التواء الطبيعة البشرية، أو فساد الأمزجة النفسية (الساعاتي، 1983).

وبالتالي تعددت وجهات النظر بشأن الجريمة فمن قائل أن الجريمة مشكلة نفسية أو وراثية، والبعض الآخر اعتبره نتاجاً للظروف الاجتماعية أو التنظيم الاجتماعي أو العمليات الاجتماعية أو الموقف الاجتماعي، ولكن تحقيقاً لأهداف الدراسة وتوضيحاً للموضوعية في تفسير نتائجها فقد تم اللجوء إلى النظريات الاجتماعية والتي تتوافق مع موضوع الدراسة.

1. نظرية الاقتران والترابط:

يعتبر "سذرلاند" Sutherland مؤسس هذه النظرية والتي حاول من خلالها الإجابة عن التساؤل التالي: كيف يصبح بعض الناس مجرمين في الوقت الذي لا يكون فيه الآخرين كذلك، على الرغم من اشتراكهم في عدة خصائص اجتماعية كوضع الطبقة الاجتماعية؟ لذا فهو يفسر الانحراف بالرجوع إلى المجتمع والممارسات القهرية التي تسلط على بعض الأفراد. وقد وضع "سذرلاند" Sutherland نظريته في تسع قضايا أساسية وهي:

1. السلوك الإجرامي مكتسب عن طريق التعلم فهو ليس فطرياً ولا يأتي عن طريق الوراثة.

2. يتم تعلم السلوك الإجرامي من خلال الاتصال بالآخرين وعمليات التفاعل معهم.
3. الجزء الأكبر لتعلم الجريمة يكون داخل جماعات يرتبط أعضاؤها بعلاقات شخصية قائمة على المودة.
4. تشمل عمليات تعلم الجريمة:

أ. الوسائل الفنية لارتكابها.

ب. الدوافع والبواعث والاتجاهات المؤيدة.

5. تكتسب دوافع تعلم الجريمة من تعريفات القواعد القانونية باعتبارها ملائمة أو غير ملائمة.
6. يصبح الفرد منحرفاً بسبب اتباعه للتعريفات التي لا تحترم القوانين.
7. ترابط الاختلاف يتمايز حسب التكرار والمدة والأولوية وكثافة الاتصال.
8. تشمل عملية تعلم الجريمة عن طريق الارتباط بنماذج إجرامية وغير إجرامية، جميع الميكانزمات التي توجد في أي نوع آخر من التعلم.
9. يعتبر السلوك الإجرامي تعبيراً عن نفس الحاجات والقيم العامة التي يحتويها السلوك غير الإجرامي، لذا فإنه من غير الممكن تفسير السلوك الإجرامي من خلال الحاجات والقيم العامة.

2. نظريات الوصم: Labeling Theory

اعتمدت نظريات الوصم على علم الاجتماع الفيبري ومدرسة شيكاغوا أي التفاعلية الرمزية، فقد نقلت الاهتمام من الشخص المجرم إلى المجتمع وخاصة نظم العدالة الجنائية.

ويمكن إرجاع أسباب ظهور هذه النظريات في أمريكا إلى التغيرات الاجتماعية الداخلية وأيضاً لأسباب اكاديمية، منها على سبيل المثال عدم المساوة العرقية، وسياسة الفصل العنصرية، وحركات الحقوق المدنية والحرب الفيتنامية، وغيرها من الأسباب، قد ركزت هذه النظريات على أهمية التفاعل الاجتماعي بين الأفراد وأثر ذلك على الذات ورؤية الآخرين وردود أفعالهم نحو الاشخاص ومعاني

تلك الردود المرتبطة بالفعل، أي أن الشخص يستجيب لمعنى الفعل (الوصم) وليس للفعل نفسه.

ولذلك فهي تفسر الانحراف على أنه صراع بين الجماعات والمجتمع بشكل عام، أي أن المجتمع يعرف بالشخص ويحكم عليه بالفعل المرتكب، هذا سارق أو قاتل، أي أنه منحرف ومجرم.

ويمكن تحديد أفكار هذه النظريات حسب النقاط التالية :

1. أن أي مجتمع يحتوي على الكثير من القيم الاجتماعية المتقاطعة والمختلفة.
2. أن نوعية السلوك الفردي يحدده فقط التطبيق للقيم وأن تعريف السلوك بالمنحرف يحدث من خلال رد الفعل لذلك السلوك.
3. الانحراف يدل على نوعية رد الفعل وليس السلوك نفسه، فإذا لم يكن هناك رد فعل فلا يوجد انحراف.
4. أن عمليات رد الفعل والوسط تحدث أكثر عندما يكون الموصوم أقل قوةً ونفوذاً من نظام العدالة الجنائية، وهكذا نجد أن الانحراف يكثر عند الأقل قوة ونفوذاً في أي مجتمع (الوريكات، 2004).

3. نظرية الأنومي:

استخدم المفهوم الأنومي في تحليل السلوك الإجرامي في إطار انعدام قدرة البناء الاجتماعي على توفير المتطلبات الملائمة لتحقيق الأهداف الثقافية في المجتمع ويعتبر "دور كايم" Durkhiem أول من استخدم مفهوم الأنومي في سنة (1893) وتبعه ميرتون في سنة (1938) حينما نشر مقالته الشهيرة "البناء الاجتماعي والأنومي".

وأكد دوركايم أن الظواهر الإجرامية ترتبط بالبناء الاجتماعي وليس بالأفراد وكونها تظهر من خلالهم فذلك راجع لأنها تتخذهم أدوات للتعبير عن نفسها.

كما يؤكد على أنه ليست هناك علاقة بين الفقر والجريمة ، حيث استنتج من دراسته عن الانتحار أنها تزداد في فترات الكساد الاقتصادي وتزداد أيضاً في فترات الرخاء الاقتصادي وذلك بصورة غير عادية (رمضان، 1985).

مع ذلك يرى دوركايم أن الجريمة ظاهرة طبيعية لها وظيفة اجتماعية أساسية في المجتمع تؤدي إلى تقوية العواطف التجمعية نحو ما هو حق وواجب، كما تفيد في تحسين عملية التكيف من خلال تحديد العيوب في التنظيم الاجتماعي، وفي قياس المرونة الصحية للمجتمع (المرصفاوي، 1973).

وفي عام (1938) قام "روبرت ميرتون" Robert Merton باستعارة مفهوم الأنوميا من دوركايم Durkhiem، ورأى أن الانحراف هو بمثابة التلاؤم العادي بالنسبة لبيئة تتسم بالأنانية، فالظروف الاجتماعية تضع ضغوطاً متباينة على الأفراد تبعاً للبناء الاجتماعي، وهذا يجعل استجابة الأفراد مختلفة نظراً لاحتلالهم مواقع مختلفة في البناء الاجتماعي (الوريكات، 2004).

4. نظريات الضبط الاجتماعي:

يعتبر كل من "هيرشي" Hirschi و"ركلس" Reckless و"تاي" Nye من أبرز رواد هذه النظريات والتي تعتبر أن السلوك الانحرافي ناجم عن فشل الضوابط الاجتماعية في خلق الاتساق بين السلوك الإنساني وبين المعايير الاجتماعية، وذلك لأن الافتراض الأساسي لهذه النظرية هو أن الدافع للانحراف شيء طبيعي يوجد لدى جميع الأفراد وليس عند المنحرفين فقط، ولذلك حاولت هذه النظريات تفسير الانحراف والجريمة من خلال السؤال التالي: لماذا لا يرتكب الناس الجريمة؟ (الوريكات، 2004، عوض، 2001).

وكانت الإجابة على هذا السؤال هي أن قوة الضبط الاجتماعي الناجمة عن التنشئة الفاعلة والمتوجهة نحو تقوية صلات الفرد بالمجتمع تعمل كردع للفرد دون الخوض في الجريمة.

فإذا كان للفرد ارتباطات ضعيفة بالآخرين الذين يمدونه بالسلوك التقليدي (مثل الصلات المرتبطة بعادات وتقاليد الوالدين) فإن إمكانية حدوث السلوك المنحرف أكثر احتمالاً، لذلك يرى "هرشي" Hirschi أنه كلما كان اعتقاد الشخص قوياً بأن هناك خطأ في المشاركة في سلوك خاص، كلما قل احتمال تورطه في هذا السلوك (شتا، 1993).

وأن الناس أحرار في ارتكاب الجريمة وما يمنعهم من ارتكابها هو علاقتهم أو روابطهم الاجتماعية.

ويرى "ركلس" Reckless أن الناس يتعرضون وبدرجات متفاوتة إلى ضغوط بيئية وغيرها تدفعهم نحو الجريمة، وقد قسم هذه الضغوط إلى ضغوط داخلية تشمل العوامل الشخصية مثل السلوك العدائي، والتوتر والثورة والصراع العقلي والحاجة إلى الإشباع الآني، وضغوط خارجية تشمل الشروط الحياتية الصعبة كالفقر والحرمان والبطالة وعدم الشعور بالأمن والفرص المحدودة وعدم المساواة، مع تأثير عوامل الجذب الخارجية والتي تشمل رفاق السوء والعضوية في ثقافات فرعية أو جماعات منحرفة وأثر وسائل الإعلام.

ويرى "ناي" Nye أن الأسرة تلعب دوراً كبيراً في إعداد الفرد قيمياً وذلك من خلال الضبط المباشر ووسائل الثواب والعقاب، والهدف من ذلك خلق الضمير أو الأنا الأعلى (الوريكات، 2004).

وعلى ضوء ما تقدم يمكن إبراز أسباب الجرائم الأخلاقية طبقاً لآراء المدخل الاجتماعي كالتالي:

1. تفكك الأسرة وضعف الرقابة على صغارها وبالتالي غياب الضبط الاجتماعي الذي يراقب سلوك أفرادها، ويردعهم عن إتيان مثل هذا السلوك.
2. سوء التنشئة الاجتماعية.
3. فساد الصحبة والبيئة الاجتماعية المباشرة كالحي والجيران، حيث أن السلوك اللاأخلاقي يتم تعلمه داخل هذه الجماعات.
4. اختلاط المعايير والقيم السائدة وفسادها.
5. ظروف الحياة الحضرية والصناعية المعقدة التي تسودها الفردية والانطوائية.
6. الظروف الملحة الناجمة عن الفقر والحرب (الساعاتي، 1983).

5. النظرية الاقتصادية:

وتعتبر النظرية الاقتصادية بصفة عامة بمثابة تأليف إبداعي بين ثلاثة مصادر فكرية هي الفلسفة الألمانية المثالية والاشتراكية الفرنسية والاقتصاد السياسي الإنجليزي (عوض، 2001).

وتدور فكرة هذه النظرية حول أن التباين الاجتماعيSocial Inequity والفقر Poverty الناتج عن الحرمان من حق الملكية لوسائل الإنتاج، والنظام الذي يستغل الطبقات العامة يكون سبباً في تحول الناس تجاه الجريمة.

فهي بذلك لا تتفق مع النظريات الاجتماعية في تفسير الجريمة على أنها نتيجة لأخطاء الفرد، فهيا ترى أن الجريمة وليدة النظام الرأسمالي، حيث يحل القهر والحاجة محل الحرية ويحل الاستغلال وعدم المساواة والعبودية محل الحرية والمساواة والإخاء.

وقد تتابعت الدراسات على إثر أفكار ماركس Marx لاكتشاف العلاقة بين الظروف الاقتصادية وظاهرة الجريمة، فقد توصل "جون أوتو" John otto من خلال دراسة أجراها في فيلادلفيا إلى أن معدلات الجريمة تكون مرتفعة خلال فترات الكساد والرواج الاقتصادي وتنخفض في دورات النمو الاقتصادي العادي.

كما توصلت دراسات أخرى إلى أن الجرائم ضد الممتلكات تزداد في فترات الكساد، بينما تزداد الجرائم ضد الأشخاص في الرخاء، وأن الدوافع المادية تكون غالباً أكثر أهمية وعاملاً للسلوك الإجرامي، كما هو الحال في اتجاه العاهرة إلى مثل هذا السلوك الإجرامي طلباً للمال (رمضان، 1985).

وفيما يخص موضوع الدراسة فقد توصل "أ. كوهان" A. Cogen إلى أن السلوك الإجرامي المتعلق بالعهارة يعزى على أمل القائم به في إسهامه لحل مشكلات الذات المرهقة أو الممتهنة. وذلك من خلال دراسته على الجانحين في المناطق المختلفة مثل (الفيتوهات).

كما توصل العالم الهولندي "ويليان بونجر" W.Bonger إلى أن الجرائم الجنسية هي نتاج للزواج المتأخر الذي يتسبب فيه الفقر وسيادة المعايير الخلقية المتضاربة ووجود حالة من الفوضى، والتي يعبر عنها بالامعيارية (عسعوس، 1993).

بالرغم من أهمية العامل الاقتصادي والدور الذي يلعبه في سير الحياة الاجتماعية، وأنه يدخل كعامل أساسي في كثير من الجرائم إلا أنه لا يمكن أن يعتبر

العامل الوحيد وراء ظاهرة الإجرام فهناك الكثير من الفقراء ممن يستنكرون الظاهرة الإجرامية، ولا يعتبرونها حلاً لتوافقهم مع المجتمع.

لذا فقد تعرض المدخل الاقتصادي لكثير من الانتقادات ولعل أبرزها الانتقاد الذي جاء على يد "دي جريف" de Greff والذي يرى أن هذه التبريرات تشجع على ظهور النشاط الإجرامي من حيث أنها تثير وتنظم الصراع بين الطبقات وتبرز أنواعاً من الاعتداء على ملكية الآخرين (عوض، 2001).

2. 3 الآثار المترتبة على الجرائم المرتبطة بالجنس:

تنتشـــر فـــي العصـــر الحالي الجرائم المرتبطة بالجنس بشكل عام وجريمة الاغتصاب والزنا بشكل خاص لدرجة، انه نادراً ما تصدر الصحف اليومية من دون ذكـــر لحادثة اغتصاب حصلت في مكان ما، وقد أدى تفاقم هذه الجرائم إلى تخوف العلماء في مختلف المجالات من ازدياد هذه الظاهرة وما تخلفه من آثار مضرة على المســـتوى الفـــردي والجماعي. والواقع أن هذه الجرائم ليست حديثة العهد، بل هي قديمـــة قدم التاريخ، وإن تفاوتت نسب انتشارها بتفاوت المجتمعات وقدرة السلطات على ضبط الأمن من جهة ، وتأمين الحاجات الضرورية لمواطنها من جهة أخرى.

إن تفشي الجرائم المرتبطة بالجنس في المجتمع قديمة قدم التاريخ نفسه، وما هـــي إلا نتـــيجة لفقـــدان الأمم أخلاقها، ويرى العلماء والمؤرخون أن الأمم تخسر أخلاقها على ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: الترف و انتشار أسباب الراحة.

المرحلة الثانية: التمازج والتوالد مع الأمة المنهزمة.

المرحلة الثالثة: العدوان على أعراض الناس وأموالهم.

أما المرحلة الأولى:

الترف وانتشار أسباب الراحة، تتسم الأمة المهاجمة بالشجاعة والبسالة، وهي صـــفات نادراً ما تتفق مع الترف، فإذا حصل الإنسان على النعيم والراحة خشي من فقدانهمـــا، لذلـــك فانه يتخلى عن الكثير من مبادئه الأخلاقية من أجل الحفاظ عليها، ولذلـــك نجـــد الأمـــة التـــي إذا تغلبت وكثرت نعمتها وترفها ذهبت إلى زينة الحياة

وزخــرفها مــن مطــاعم وملابس وسهر وهكذا تفقد الأمة قليلاً قليلا" أخلاقها ... ويصبح الترف خلق الأمة الجديد.

المرحلة الثانية:

الــتمازج والــتوالد مع الأمة المهزومة، من الطبيعي بعد أن يستقر الأمر بيد الأمـــة الغالـــبة أن يحصل تمازج واختلاط بين الأمة الغالبة والمغلوبة، ويكون من نــتائج هذا الاختلاط الزواج بين الأمتين وحصول التوالد، فإذا طال التمازج تولد من فعلــه أمه جديدة ذات صفات جسمانية ونفسية جديدة، وتكون الأخلاق المتولدة على هــذا النمو متقلبة ضعيفة في مبدئها ولا تلبث أن يتقادم فعل الوراثة فيها، فأول اثر للــتوالد بيــن هاتين الأمتين هو إبادة روح كل منهما، أي مجموع المشاعر والأفكار العامة التي هي سر قوة الشعوب وبدونها لا توجد أمة أو وطن.

المرحلة الثالثة:

العــدوان علـــى أعراض الناس وأموالهم، يعتبر العدوان التصرف الطبيعي للحــاكم إذا فقد قيمه وأخلاقه وباتت غرائزه وشهواته هي المسيطرة عليه، فالعدوان علـــى الناس في أموالهم وحرمهم ودمائهم و أسرارهم وأعراضهم يفضي إلى الخلل والفساد دفعة واحدة و تنهار الدولة سريعاً.

أمـــا فـــي عصرنا الحديث فإن التمازج لا يحصل عن طريق الحروب، بل صار مفتوحاً بين الدول، حيث اختلطت أخلاقها وأصبحت الأخلاق السائدة في الدول العظمى تتسرب إلى الدول التابعة بأسهل الطرق وأسرعها انتشاراً.

وممـــا لاشك فيه أن للجرائم الأخلاقية آثاراً على المجتمعات والشعوب وعلى الفرد نفسه، منها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والحضارية والصحية، وستتطرق الدراسة لهذه الجوانب كل على حده.

1. الآثار الاجتماعية:

الجــرائم المرتــبطة بالجنس هي في الحقيقة جرائم يعود أثرها السيء على المجتمع بأسره فهي جرائم اجتماعية بالدرجة الأولى .

وبتفشـــي هذه الجرائم وانتشارها في المجتمع تكثر المشاكل الاجتماعية، حتى يصبح المجتمع بالتالي متفكك الأوصال والعرى، فقدت فيه المودة والمحبة والثقة، لا

يــربط بين أفراده إلا روابط المصلحة.. وكما أن للجرائم المرتبطة بالجنس أثراً في تفكــك الأسرة وتفرق أفرادها فكذلك لها أثر سيء آخر في امتناع الشباب والشابات عــن الأقدام على الزواج وتأليف بيت وإنجاب أطفال وذلك لان شهواتهم وغرائزهم الجنســية المطلقــة من قيودها مشبعة ومرتوية عن غير هذا الطريق، فما دام إشباع هــذه الشــهوات والغرائــز ممكــناً وسهلاً فلماذا هم يكبلون أنفسهم بحياة الزوجية والارتباط مع رجل واحد في الحياة أو امرأة واحده طوال العمر؟ (فوزيه، 1968).

وإن أحــدا لا يرتكب مثل هذه الجريمة الشنعاء إلا أن يكون إنساناً فقد كثيراً من أخلاقه ونخوته وغيرته، والمرأة لا تزني إلا بعد فقدها القيم الأخلاقية التي كانت تحــيطها بســياج يبعدها عن الرذيلة، وفقدت أيضاً العفة والطهر والفضيلة والحياء، وهــذا أمــر لا شــك فــيه، فإن من دوافع ارتكاب هذه الجريمة هو ضعف الوازع الأخلاقــي فــي الــنفوس علــى أن ارتكابها يؤصل الرذيلة ويوثقها في قلب الزاني والزانــية، لهذا يكون الزنا خطراً على أخلاق المجتمع بل كثيراً ما كان سبباً لفقدان هــذه الأخــلاق وخصوصاً في المجتمعات المتمدنة حالياً بعد إن عمت فيها الدعارة والــبغاء، واليك الأمثلة التي تدلنا على نتائج الزنا والفوضى التناسلية والدعارة التي امتهنــتها الشــعوب الغربــية وبكــل بساطة حتى أصبحت امرأ عادياً لدى أفرادها (المجدوب، 1993).

إن الفوضــى الجنسية التي امتازت بها كثير من المجتمعات المتحضرة حالياً والتــي يسمونها بالمجتمعات المتقدمة قد جردت النفس البشرية من كل خلق وفضيلة وجعلت من الإنسان حيواناً بهيمياً أغلب تفكيره في الشهوة والغريزة واللذة وإروائها عن أي طريق كان وبأي وسيلة كانت.

وإن اعتــياد الــنفوس هذه الفوضى الجنسية زاد في ثورة الغريزة الحيوانية وأصــبح إرواء الشــهوة بيــن ضلوع أصحابها فلم يكفهم ما وصلوا إليه في تعاطي الفجــور والارتكاز في حماة الرذيلة بين الرجال والنساء بل انتقلوا إلى أفعال لم تقدم عليها الحيوانات أو تفعلها، لقد تجاوزوا بالأمر إلى الشذوذ الجنسي بين أفراد الجنس الواحد، أي بين الرجال أنفسهم وهو ما يسمى باللواط، وإن دل هذا على شيء فإنما

يدل على انعدام معنى الإنسانية في شخص ذلك الحيوان الناطق الذي قبلت نفسه أن تفعل مثل هذه الأفعال أو تقرها على غيرها.

إن كثيراً من المجتمعات أصبح يعج بمثل هذه الأفعال الإنسانية حتى إن بعض الدول أعطتها الصفة القانونية في إباحتها وتعاطيها وعدم اعتبارها جريمة يعاقب عليها القانون (عفيفي، 1990).

وهذا الشذوذ الجنسي لم يأخذ صفته الرسمية والقانونية واباحة دون عقاب ولا جزاء في ألمانيا فقط بل تعداه إلى غيرها من دول أوروبا التي تعيش مجتمعاتها خضم الحياة الفاسقة الفاجرة والتي بلغت حداً كبيراً من الانحطاط والسفالة فقد أباحت دولة بريطانيا العظمى مثل هذه القرارات أو المراسيم السافلة: (لقد اجاز علماء النفس والتربية في إنكلترا ممارسة الشذوذ الجنسي بين الأفراد الذين يرغبون في حرية تامة وذلك إستناداً إلى معطيات التحليل النفسي وديناميكية الكتب المؤذية لشخصية الإنسان، إذ يرون أن أي عائق يقف في وجه السلوك الجبري الجنسي فيمنعه من بلوغ الارتواء بالوسيلة التي ينشدها، لا بد من أن يجد بديلاً معوضاً لغايته بسلوك وأهداف قد تكون أكثر ضرراً وإيذاءً على المجتمع من الشذوذ الجنسي ذاته وقد تبنى البرلمان البريطاني هذا الرأي بتشريع صدر عنه منذ سنين (كحيل، 1991)

2. الآثار النفسية:

إن للنتائج الاجتماعية للجرائم المرتبطة بالجنس وانتشارها آثاراً تتولد عنها، فالأسرة فقدت روابط الصلة بين أفرادها من مودة ومحبة وعطف وحنان، أصبح المجتمع الذي تعتبر الأسرة لبنة من لبناتة مشتت الأوصال متقطع العرى والروابط يهيم كل فرد فيه على وجهه لا تربطه ببقية الناس إلا مصلحته الشخصية مسيطرة علية الأنانية وإيثار النفس، وعلى قدر هذه المصلحة تكون الصلة مع الآخرين. وإذا كان المجتمع قد فقد هذه الروابط بين أفراده فلا بد للأمراض النفسية أن تتتابعهم لانعدام الثقة حتى بين الأب وابنه وبين الابن وأمه وبين الزوج وزوجته، لان الخيانة الناتجة عن الفوضى الجنسية في المجتمع تبعث باستمرار في نفس كل من الزوجين القلق النفسي والاضطراب الذي لا ينفك يلازم حياتهما، وكذلك الرجل ينظر إلى ابنه

مســتنكراً أو مــنكراً أبــوة هذا الولد لما يعلمه ويعرفه من اتصالات زوجته برجال آخريــن عن طريق الصداقات التي اعتادها أكثر الناس، وكذلك الولد إذا ما ترعرع وكــبر وفتح عينيه على الأمور الجنسية ودخل في خضم الفساد والميوعة والفوضى الجنســية فســوف يــتطرق إليه الشك في صحة بنوته من هذا الأب، ومن يدري ما دامــت أمــه تخادن وتضاجع أي رجل أحبت، ترى ماذا تقول عن هذه النفوس التي يمــلا الشك قلوب أصحابها والقلق في صحة الارتباطات فيما بينهم، إن مثل هؤلاء الــناس يعيشون في دوامة القلق النفسي والاضطراب الفكري الذي يدفع بأحدهم في كثــير مــن الأحيان لأن يتصرف تصرفات شاذه تدل على ذلك القلق والاضطراب (الساعاتي، 1983).

بالإضــافة إلــى المعاملة السيئة التي يتلقاها الأبناء من آبائهم، وأن سبب هذا المــرض- العقدة - ما هو إلا انعكاس لعقدة النفسية المتضخمة التي أصابت رؤوس الأغلبــية الســاحقة مــن الآباء الإنكليز بسب الشك بزوجاتهم وعدم الوثوق من أن أبناءهم من أصلابهم حقاً وفي أحيان كثيرة التأكد من خيانة الزوجات! ... إن الحقيقة هي أن كل زوج لا بد أن يستنكر في قرارة نفسه، تهتك زوجته وانحرافها حتى وإن كان هذا الزوج من العابثين المتشدقين بالتحرر والإباحية (شوقي، 1989).

3. المشاكل النفسية للجرائم المرتبطة بالجنس:

تتــنوع المشاعر التي تنتاب الضحية التي تتعرض للإستغلال الجنسي، ومن هذه المشاعر: الاكتئاب والرغبة في الانتحار والغضب والخوف والأرق.

أ. الاكتئاب والانتحار.

دلت الأبحاث على أن كل ضحايا الاستغلال الجنسي تقريباً من الأطفال تظهر علــيهم بعض أعراض الاكتئاب بعد الإعلان عن الاستغلال، وتظهر هذه الأعراض علــى بعــض مــنهم حتى قبل ذلك ... وقد تظهر الضحية حزينة منشغلة، ويمكن للاكتــئاب أن يــأخذ شــكلاً غــير مباشر تحت أشكال مختلفة، مثل كثرة الشكوى، والإحســاس بالضــعف أو بالمرض، وبعض الأطفال يحاول أذية نفسه أو الانتحار (القاطرجي، 2004).

ب. الغضب والعداوة.

تشعر الضحية المغتصبة بالظلم، ولذلك فهي تشعر بالعداوة والغضب ضد كل المحيطيـــن بهـــا، وعلـــى الرغم من أن بعض الضحايا قد يظهرون هادئين، إلا أن غالبيـــتهم يشـــعرون بالغضب تجاه المعتدي الذي اغتصبهم واستغلهم، وأيضا تجاه الأهـــل الذين لم ينجحوا في حمايتهم من هذا الاعتداء، وهذا الغضب قد يكون مكبوتاً وغـــير ظاهـــر ومتخذاً أشكالا مختلفة، كالاكتئاب أو الأوهام أو التصرفات العدوانية (مدحت، 1989).

ج. الخوف.

تلازم الضحية المغتصبة مشاعر الخوف من نتائج الاعتداء الجنسي، فإذا كان المغتصـــب فـــتاة، فقد تخاف في حال عدم الاستجابة من أذية المعتدي، أو قد تخاف الحمل، أو تخاف من المستقبل (القاطرجي، 2004).

د. الأرق.

مـــن المخاوف التي تنتاب الضحية أيضاً الخوف من المجرم، وقد يظهر هذا الخوف بشكل ظاهر، أو قد يظهر على شكل أرق يتخذ شكل كوابيس.

هـــ. نفسية الضحية بعد النضج.

إن أول نتائج اغتصاب الأطفال هو تدمير الشخصية تدميراً كاملاً، وإحساس الضـــحية بالدونـــية، وبأنه لا حق لها بالحياة وقد أعربت العديد من المغتصبات عن إحساســـهن بالدونية، وبالعجز عن تخطي المشاكل الاجتماعية وببعض الاضطرابات الجنسية.

الإحساس بالدونية:

مـــن المشـــاعر التـــي تنتاب الضحية بعد تعرضها للاغتصاب هو إحساسها بالدونية وبالذل (ستورة، 1976).

العجز عن تخطي المشاكل الاجتماعية:

ينـــتج عن إحساس الضحايا بالدونية والعزلة البعد عن كل ما يمكن أن يسبب الأذى، إذ يعتقدن أنهن تحملن ما يكفي من الأذى، وأن لا نجاة لهن ألا بالوحدة، لذلك فأنهـــن يعانين كثيراً من المشاكل الاجتماعية. فالضحايا يملن إلى العزلة، وعلاقاتهن

بالأصحاب ناقصة، وعلاقاتهن الاجتماعية غير مرضية... العديد منهن كن عدوانيات أو كئيبات، وبعض منهن تنتابهن أفكار انتحارية، وبعض آخر يفقدن الثقة بكل الناس.

المشاكل الجنسية:

من أبرز ما يمكن أن يواجه الضحية المغتصبة عند الكبر هو الاضطرابات الجنسية، من إحساس بالعجز الجنسي، أو إحساس بالنفور من الجنس بشكل عام، فالاضطرابات الجنسية من أبرز المشاكل الجنسية التي تواجه الفتاة المغتصبة في المستقبل، والمرض العصبي الذي يصبن به بعد فترة من الزمن، والذي قد يكون من أسبابه حالة الاغتصاب التي تعرضت لها الفتاة في الصغر والاضطرابات الجنسية لا تقتصر على الضحية الفتاة، إذ إن الضحية الذكر قد يصاب أيضاً بالاضطرابات الجنسية، حيث أنه قد يميل إلى الشذوذ الجنسي ويشعر بالنفور من المرأة إما لتمتعه بالعلاقات الشاذة السابقة التي مر بها، وإما لإحساسه بالنقص وبالعجز عن إتيان المرأة (واصل، 1981).

4. الآثار المرضية أو الصحية:

يصيب أفراد المجتمعات أمراض جنسية خطرة قد تتعدى في خطرها المواضيع التناسلية إلى بقية أعضاء الجسم مهدده بالضعف العام الذي قد لا يحط من قيمة أجسام الأفراد أو المجتمعات بل من وجود الأمم والمحافظة على كيانها، وذلك نتيجة للإباحية والفوضى الجنسية التي تفشت في المجتمعات، وهذه الكثرة من الفواحش قد أدت إلى كثرة الأمراض وانتشار عدواها في الناس.

فقد قدروا أن هناك الكثير من أهالي القطر الأمريكي مبتلون بهذه الأمراض. ويعالج في المستشفيات البريطانية الرسمية هناك مائتا ألف مريض بالزهري، ومائة وستون ألف مصاب بالسيلان البني في كل سنة، بالمعدل. وقد اختص بهذه الأمراض الجنسية وحدها ستمائة وخمسون مستشفى على أنه يفوق هذه المستشفيات الرسمية نتائج الأطباء غير الرسميين الذين راجعهم (61%) من مرضى الزهري و(89%) من مرضى السيلان (فوزية، 1986).

هـذا ويمـوت في أمريكا ما بين ثلاثين وأربعين ألف طفل بمرض الزهري الموروث وحده في كل سنة وأن الوفيات التي تقع بسبب جميع الأمراض –عدا السل – يـربو عليها جملة عدد الوفيات الواقعة من مرض الزهري وحده. وأقل ما يقدره المسـؤولون فـي مرض السيلان أنه قد أصيب به (60%) من الشباب (المجدوب، 1993).

وأن نسـبة الإصـابات بالأمراض التناسلية تزداد في أوروبا من جديد على الرغم من النجاح الأولي الذي أحرزته السلطات الصحية في استعمال العقاقير القاتلة للجراثـيم، وأعلنت منظمة الصحة العالمية المجتمعة الآن في جنيف بأن أهم مشكلة صـحية تعانـيها أوروبـا هـي انتشار الأمراض الجنسية –التناسلية – بين الشباب الأوروبي بصورة مخيفة في عام 1946.

ومـن أخطـر القضـايا التي تهدد المجتمع الأوروبي بشكل عام والإنكليزي بشـكل خاص قضية الحرية الجنسية ونتائجها المفجعة التي تنشأ بفعل الإفراط فيها. ومـن أخطـر الأرقام التي زودت أن عدد حالات مرض السفلس قد بلغت (1224) حالـة فـي عـام (1962) هـذا الرقم يتعلق بالذين يذهبون إلى مصحات المعالجة الحكومـية فقط. وأن حالات السفلس يصاب فيها البحارة، وهي تنشأ بصورة رئيسية عن الشذوذ الجنسي أما بالنسبة للأمراض الأخرى كالسيلان أو التعقية مثلاً، فقد أدت الجهـود المبذولة إلى تخفيض عدد المصابين إلى (35435) في عام (1962) وعلى الـرغم من أن هذا الرقم يبدو مرتفعاً إلا أن الحقيقة هي أن عدد المصابين الحقيقي يفوق هذا العد بمراحل (القاطرجي، 2004).

وأهم الأمراض الزهرية ثلاثة: السيلان والزهري والقرحة الرخوة ويمكن أن نضـيف إلـيها بعـض الأمراض الطفيلية كالجرب الذي تنتقل فيه العدوى بواسطة الاخـتلاط الجنسي وبطرق أخرى، ونتائج السيلان في المرأة أشد خطورة منها في الـرجل لأنـه أصعب في الشفاء. والمرأة المصابة بمرض السيلان قد تنقل العدوى منها إلي عدد لا حصر له من الرجال قبل أن تضبط (الساعاتي، 1983).

أمـا التهاب المثانة وضيق مجرى البول الناتجة عن السيلان فأقل انتشاراً في المرأة منها في الرجل. على أن السيلان لا يقتصر أذاه على الكبار من الجنسين. بل

قد يصيب الطفل البريء الذي يتعرض للعدوى من إفرازات ألام الملوثة أثناء الولادة (شوقي، 1989).

والزهــري أكــثر إزمانــاً من السيلان ويبدأ بقرحة صلبة صغيرة تظهر في موضع التعرض للإصابة بالعدوى. وغالباً ما يكون هذا الموضع الأعضاء التناسلية ولكــنها قــد تظهــر فــي أي مكان آخر كالفم مثلاً ويسبب الزهري قروحاً بالجلد والأغشــية المخاطية وقد يصيب العظام بالتآكل، أو يصيب الأعضاء الداخلية كالكبد والرئتين، أو يصيب جدر الأوعية الدموية بالتهابات مزمنة تنتهي بتكوين بقع تسمى (أثــيروما)، وقــد يسبب أيضاً أمراضاً في العين وخصوصاً في القرنية والقزحية، وأخــيراً قد يصيب المخ بأورام مسبباً بذلك الشلل. والواقع أنه قد يصيب أي عضو مــن أعضـــاء الجسم على أن افظع نتائج الزهري تنحصر في مرض تخبط الحركة (جبر، 1985).

5. الآثار الحضارية:

إن الأمــم بأخلاقها وأعمالها الإنسانية، وإذا تخلت الأمة عن أخلاقها أصبحت أمــة مقلــدة لأخلاق غيرها من الأمم ومتى كانت الأمة مقلدة فهي لاشك تابعة ومن كــان تابعاً فهو في مؤخرة الركب الحضاري الذي تسير فيه الأمم وكم من أمة بنت لهــا مجــداً وحضارة واشتهرت بالتقدم العلمي ورفعت مشعل الحضارة حين كانت تتمســك بالأخلاق. وان التاريخ لينبئنا عن مثل هذه الأمم التي اشتهرت بحضاراتها ورقيها وتقدمها كيف هوت وانحدرت نحو الحضيض من عليائها بعد أن كانت تسمو بأخلاقها وكيف تقهقرت بفقدانها الأخلاق الحسنه.

6. الآثار المادية والاقتصادية:

كثــيراً مــا يصبح الإنسان قائداً ورائداً لشهوته وغريزته، وإذا ما دخل هذا الطور الحيواني فهو عندئذ لم يعد يقدر للمادة ولا للدراهم اعتباراً في سبيل الحصول علــى ما يطفئ نار هذه الشهوة وهذه الغريزة، أن الانغماس في الملذات والشهوات والانقياد للنفس الإمارة بالسوء.

ومــن سيطرت عليه الشهوة والغريزة لا يفرط بالمال وحده بل في مصلحته ذاته وان كان بأمس الحاجة للمال لإنقاذ نفسه من العلل والعاهات والأمراض.

وأخـــيراً، نلاحـــظ أن الآثار المترتبة على الجرائم الأخلاقية تتعدى الحصر، لذلك كان لزاما علينا الحد منها ووقاية أنفسنا من رذائلها.

2. 4 الدراسات السابقة:

أ. الدراسات العربية:

أجرت وزارة التنمية الاجتماعية (1991)، دراسة استطلاعية بعنوان "دوافع وعوامـــل ارتكـــاب الجريمة"، على عينة من المسجونين بلغت (437) سجيناً، منهم (377) رجـــلاً، و(23) مـــن النســـاء، والأحداث (37)، وهدفت إلى التعرف على خصـــائص المســـجونين، ونوعية الجرائم المنتشرة في السلطنة، والوقوف على أهم الدوافع والعوامل المتعلقة بإرتكاب الجرائم في السلطنة.

وأظهرت النتائج فيما يتعلق بموضوع الدراسة الحالية أنها شكلت ما نسبته (8 %) مـــن مجموع الجرائم خلال الفترة (85-90)، بلغت نسبتها (25%) من جرائم الرجال، و(70%) من جرائم النساء، و(35%) من جرائم الأحداث.

أمـــا فـــيما يتعلق بالصفات الشخصية فقد أظهرت الدراسة بالنسبة للرجال أن نســـبة (32%) ينتمون إلى الفئة العمرية (25-30) سنة، وهي الفئة الغالبة، وبنسبة (48%) عـــزاب، و(37%) مـــتزوجون، ونســـبة (79%) يعملـــون، منهم (64%) موظفين، و(36%)، أعمال حرة.

أما بالنسبة لأسباب ارتكاب الجريمة فإن غالبيتها ترجع إلى شخصية المجرم وإلى الظروف المحيطة به، حيث بلغت نسبتها (93%).

أمـــا فيما يتعلق بالنساء فقد أظهرت النتائج أن أكثر من (50%) تقل أعمارها عن (25) سنة، وأن (39%) منهن عازبات وكذلك المطلقات بنفس النسبة.

أمـــا البقـــية فمتزوجات أو أرامل، وأن نسبة (91%) ربات بيوت، و(9%) يعملن في القطاعين.

أمـــا عن أسباب ارتكاب الجريمة فإن (70%) منهن قد ارتكبن الجرائم تحت تأثير، بينما نسبة (31%) ارتكبن جرائمهن بدافع ذاتي دون تأثير من الغير.

أمـــا بالنسبة للإحداث فإن نسبة (95%) يقعون تحت الفئة العمرية (14-18) سـنة، والباقـــي تقــل أعمارهم عن (14) سنة، الغالبية العظمى من المبحوثين في المــرحلة الابتدائية والإعدادية، و(27%) يعملون، كما أن الغالبية منهم ينتمون إلى أسر محدودة الدخل.

أمـــا عن الأسباب المفوضية إلى الإجرام فترجع إلى التفكك الأسري، وغياب الأب عن المنزل، والظروف المادية الصعبة التي يمرون بها.

دراســة الحارثي (1992)، بعنوان "الهجرة في المجتمع العماني من الولايات إلـــى محافظـــة مســقط"، هدفــت الدراسة إلى معرفة طبيعة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تثيرها الهجرة، حيث بلغ عدد أفراد العينة (500) شخص عُماني، وذلك باستخدام التحليل الإحصائي.

كشــفت الدراســة عن ظهور مشكلات اجتماعية مثل ارتفاع معدل الجريمة نســبياً وكــثرة حــوادث الطرق، وتشتت وحدة الأسرة الريفية نتيجة لهجرة الزوج مــنفرداً عــن أسرته، بالإضافة إلى الخلل الديمقراطي في كل من محافظة مسقط أو الولايات نتيجة لهجرة الذكور صغار السن، مما ينتج عنه زيادة عدد الذكور الشباب في محافظة مسقط، وزيادة عدد النساء والأطفال وكبار السن في الولايات.

أجرى صواخرون (2000)، دراسة مسحية في محافظة مسقط بعنوان "البيئة الأســرية وجــنوح الأحــداث"، هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين البيئة الأسرية وجنوح الأحداث، واشتملت الدراسة على جميع الأحداث المسجلين رسمياً في مركز الإصـــلاح والتأهيل المركزي في محافظة مسقط، وذلك باستخدام التحليل الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها:

1. مساهمة الوضع الاقتصادي للأسرة في جنوح الأحداث.
2. دور المستوى التعليمي المتدني في هذه الظاهرة.
3. وجود علاقة بين حجم الأسرة وجنوح الأحداث.
4. وجود علاقة بين جنوح الأحداث وأسلوب العقاب المتبع لدى أسرهم.
5. عدم وجود علاقة بين بعض أوجه التفكك العائلي وجنوح الأحداث.

دراســـة البلوشي (2003)، دراسة بعنوان "العلاقة بين جرائم النساء وبعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية"، واستخدمت منهج المسح الاجتماعي الشامل لجميع النزيلات والموقوفات، وكذلك منهج دراسة الحالة.

هدفـــت الدراســـة إلى الكشف عن خصائص السجينات في المجتمع العماني، وأهـــم العوامـــل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بارتكاب النساء للجريمة. وبلغت نســـبة المـــبحوثات فيما يتعلق بموضوع الدراسة الحالية (52%) من عينة الدراسة، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها ما يلي:

1. أن أعلـــى نسبة من مرتكبات الجريمة من النساء كانت في ثلاث مناطق هي: مسقط، الباطنة، الشرقية، حيث بلغت النسبة فيها (34%)، (24%)، (24%) على التوالي
2. أن غالبـــية أفراد العينة من الفئة الشابة (تحت سن 30) والواقعة بين (18-29) سنة، وقد شكلن ما نسبته (72%) من العينة.
3. أن غالبيتهـــن قـــد حصلن على تعليم متدن، حيث بلغن نسبتهن (78%)، مما يشير إلى وجود علاقة بين المستوى التعليمي والسلوك الانحرافي.
4. أن نســـبة (48%) مـــن أفـــراد العينة عازبات، ونسبة (32%) متزوجات، وتتوزع الباقي بين المطلقات والأرامل.

أمـــا عـــن أسباب ارتكاب النساء للجرائم فقد تبين أن (31%) من المبحوثات بحاجـــة إلـــى العطـــف والحنان، ثم قلة الوازع الديني إذ بلغت نسبتهم (27%)، ثم الحاجـــة الاقتصادية (19%)، والانتقام من الأهل بنسبة (15%)، كما أن نسبة (74 %) مـــن المبحوثات قد تعرضن للتفكك الأسري، بالإضافة إلى غياب الوالدين بهدف العمـــل والـــذي ســـاعد على فقدان الأبناء للرفق والعطف الأبوي وحنان الأمومة، بالإضافة إلى تدني المستوى التعليمي للوالدين.

أجرى الساعاتي (1960)، دراسة بعنوان "البغاء في مدينة القاهرة"، مستخدماً طـــريقة المســـح الشـــامل واســـتمارة المقابلة، وبلغ عدد المبحوثات (1055) نزيلة، وهدفـــت الدراســـة إلـــى التعرف على ظاهرة البغاء ومحاولة مكافحتها في المجتمع المصري، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أن (75%) من المبحوثان تتراوح أعمارهن في الفترة (15-29) سنة.
2. أن (50%) من البغايا يقمن مع الأهل أو الأقارب، في حين أن (35%) يقمن بمفردهن.
3. أن (75%) من البغايا أميات، وينتمين إلى بيئة اقتصادية متدنية.
4. أن الغالبية منهن ممن سبق لهن الزواج، وارتفاع نسبية المطلقات.
5. أن أكـثر الأسباب المؤدية للجريمة كانت العرض من زميلات سبقناهن، أو من مستغل سواء أكان زوجاً أم قريباً أم غير ذلك.

دراسة الجوازنة (1994)، بعنوان "الجرائم الأخلاقية"، استخدم فيها التحليل الإحصائي، عن طريق الإحصائيات الرسمية للتحقيقات الجنائية، واستبيان وزع على 100 حالة، هدفت إلى معرفة واقع الجرائم الأخلاقية في المجتمع الأردني، وخصائص مرتكبي هذه الجرائم، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أن (52%) من المبحوثين تتراوح أعمارهم بين (20-24) سنة.
2. نسبة (58%) منهم عزاب، وتوزعت النسبة المتبقية على المتزوجين والمطلقين والأرامل.
3. بلغت نسبة الأمية (29%) من أفراد العينة، فيما بلغت نسبة التعليم المتدني نسبة (29%).
4. شكلت فئة الأعمال الحرة حوالي ثلث عينة الدراسة، في حين بلغت نسبة العاطلين عن العمل (20%) من مجموع أفراد الدراسة.
5. نصف عينة الدراسة من ذوي الدخول المتدنية، حيث بلغت نسبة دخولهم الشهرية أقل من 100 دينار (50%).
6. كانت دوافع ارتكاب هذه الجرائم العلاقة العاطفية بنسبة (46%)، والإغراء بنسبة (15%)، في حين شكل الفقر أيضاً نسبة (15%) من مجموع أفراد العينة.

أجرى السودي (1997)، دراسة بعنوان "تطور الجرائم الماسة بالأخلاق في الأردن 1990-1993"، هدفت الدراسة إلى التعرف على حجم وأشكال وتوزيع

الجرائم الأخلاقية، وتحليل بعض الخصائص الاجتماعية لمرتكبيها في الفترة 1990 – 1993م، وقد كشفت الدراسة عن النتائج التالية:

1. احتلت جرائم هتك العرض المرتبة الأولى بين الجرائم الأخلاقية حيث شكلت ما نسبته (41%) من إجمالي هذا النمط من الجرائم، والبالغ عددها في تلك الفترة (3912) جريمة أخلاقية.
2. بينت نتائج الدراسة أن الفئة العمرية (18–27) سنة قد ارتكبت أكثر من نصف الجرائم الأخلاقية (54%)، تلاها في المرتبة الثانية فئة الأحداث تحت سن (18) سنة، وقد ارتكبت (20%) من الجرائم.
3. احتلت فئة الأعمال الحرة المرتبة الأولى من بين مرتكبي هذه الجرائم وبواقع (46.5%) من تلك الجرائم، وفي المرتبة الثانية فئة العاطلين عن العمل وقد شكلت ما نسبته (28%) من تلك الجرائم.

4. بلغت نسبة مساهمة المرأة في هذا النمط من الجرائم حوالي (13.5%) أي ما يعادل ثلاثة أضعاف مساهمة المرأة في ارتكاب الجرائم العامة.
5. احتلت نسبة الأحداث تحت سن (18) سنة، المرتبة الأولى من حيث نسبة المجني عليهم فقد بلغت حوالي (68%) غالبيتهم من طلاب وطالبات المدارس.

أجرت الحموري (2001)، دراسة بعنوان "النزيلات الموقوفات على خلفية جرائم الشرف"، في الأردن، وذلك باستخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل، واستخدمت الاستبانة، وإجراء دراسة الحالة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص الشخصية والاجتماعية للموقوفات، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها على مستوى الخصائص الشخصية:

1. غالبية المبحوثات من الفئة العمرية الثانية والواقعة بين (19–24) سنة، وقد شلن ما نسبته (62.5%) من الحالات.
2. تدني معدلات المستوى التعليمي، وارتفاع نسبة الأمية، حيث أن نسبة (92.5 %) من المبحوثات ينتمين إلى فئات المستوى الثانوي وما دون.

3. ارتفاع نسبة العازبات وشكلن (65%) من المبحوثات.
4. ارتفاع نسبة غير العاملات وقد شكلن ما نسبته (60%) من المبحوثات.

أمـــا على المستوى الاجتماعي، فقد توصلت الباحثة إلى أن أغلب الموقوفات ينتمين إلى أسر تتصف بالآتي:

1. تدني المستوى الاقتصادي وظروف معيشية صعبة.
2. علاقات أسرية يسودها العنف والتفكك.
3. تدني المستوى التعليمي للوالدين، وللزوج في حالة المتزوجات.
4. تضمن الأسرة لأفراد ذات سجل إجرامي.
5. أن أكثر من (90%) من الموقوفات تزوجن رغماً عنهن وبالإكراه.

أجـــرى هياجنة (2003)، دراسة بعنوان "جرائم النساء الأخلاقية في المجتمع الأردنـــي"، وذلـــك باستخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل معتمداً على المصادر المكتوبة، واستبانة المقابلة، وتكونت عينة الدراسة من (90) نزيلة في مركز إصلاح وتأهيل الجويدة الخاص بالنساء، وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

فيما يتعلق بالخصائص الشخصية للمبحوثات:

1. إنتماء النسبة الأكبر إلى الفئة العمرية (18-25) سنة.
2. ارتفـــاع نسبة غير العاملات، والعاملات بأجر شهري أقل من (100) دينار أردني تركزت في معظمها بأعمال حرة.
3. ارتفاع نسبة العازبات والأميات.
4. أغلـــب المـــبحوثات يشـــعرن بالحـــزن والاكتئاب والمعاملة السيئة من قبل الآخريـــن، مما يضطرهن في كثير من الأحيان إلى استغلال مفاتنهن لتحقيق رغباتهن.

فيما يتعلق بالخصائص الأسرية:

1. إنتماء الفئة الكبرى إلى أسر عدد أفرادها بين (18-12)فرداً.
2. تدني المستوى الاقتصادي للوالدين والزوج- في حالة المتزوجات- وتعاطيهم في بعض الأحيان للمخدرات والكحول والقمار ومشاهدة الأفلام الإباحية.

3. أن عـــدد من المبحوثات قد ارتبطت بعلاقات أسرية وخاصة مع زوج الأم أو زوجة الأب اتصفت بالعنف.

4. أن عدد من أفراد الأسرة تكررت جرائمهم الأخلاقية.

من حيث الأحوال المتعلقة بالقضية وظروف ارتكابها:

1. وجود نسبة من المكررات لارتكاب الجرائم الأخلاقية.

2. جريمة الزنا أكثر الجرائم الأخلاقية ارتكاباً، تلتها جريمة الدعارة أو البغاء.

3. أن الرغبة ي الانتقام من الأهل والزوج، أكثر الأسباب لارتكاب الجريمة.

4. أن النسبة الأعلى من المبحوثات قد شاهدن الأفلام الإباحية عن طريق أجهزة الفيديو داخل المنازل.

5. أن أكـــثر من نصف المبحوثات قد تعرضن للإيذاء الجسدي أو النفسي الذي تمثل في معظمه بالضرب والإيذاء م قبل الزوج ثم من أحد أفراد الأسرة.

ب. الدراسات الأجنبية:

دراســـة هيلـــي(Healey, 2005) بعـــنوان" العـــدوان الجنسي الممارس ضد الأطفـــال"، حيـــث هدفـــت هذه الدراسة للكشف عن الجرائم الجنسية التي تقع على الأطفـــال فـــي استراليا، حيث تكونت عينة الدراسة من جميع الأطفال المساء إليهم جنســـيا، حيث قام الباحث بتحليل السجلات التي تتعلق بالجرائم الجنسية الواقعة على الأطفال، وذلك بهدف التعرف على الفئة الأكثر تعرضا للجرائم الجنسية.

وأظهرت نتائج الدراسة إن الاعتداء الجنسي يحدث عند استخدام البالغ سلطته لإجبار الطفـــل علـــى ممارســـة الأعمال الجنسية، كما بينت أن الأطفال من جميع الفئات العمرية يمكن أن يساء إليهم جنسيا، كما بينت ما يلي:

1. تـــتزايد نســـبة حـــدوث الجـــرائم الجنســـية بين أفراد العائلة التي لا يتمكن أفرادها(الضحية) من البوح عن هذه الجريمة.

2. تـــتزايد نســـبة حدوث الجرائم الجنسية بين الأطفال العاجزين بشكل أكبر من الأطفال العاديين.

3. من النادر أن يكذب الأطفال بشأن الاعتداء الجنسي.

كمــا بينــت الدراســة أنــه بإمكان العائلة أن تساعد الأطفال على البوح بما يــتعرض له الأطفــال، وذلك بخلق جو مليء بالحب وتشجيع الأطفال على الحديث بطلاقة عن مشاعرهم.

دراســة موريســون (.Morrison, 2005) بعــنوان " تحفيز الرجال والنساء لاتخــاذ إجــراءات وقائــية ضد الاغتصاب"، حيث هدفت الدراسة إلى اختبار مدى فعالــية أســاليب التخويف لحفز النساء للالتحاق بدورات تدريبية للدفاع عن النفس للحــيلولة دون الــتعرض للاغتصــاب، بالإضــافة إلى كشف العلاقة بين الحصانة والوقاية والخوف من الوقوع كضحية لجريمة اغتصاب.

وأظهرت النتائج بعدم اكتساب النساء للوقاية اللازمة ضد الاغتصاب، كما أن المرأة تميل إلى الأساليب والإجراءات الوقائية في حال تعرضها للخطر، بينما أبدى الرجال تجاوبا لاكتساب أساليب وقائية بغض النظر في حال وجود الخطر أو عدمه. وأوصت الدراسة بضرورة توجه النساء لتعلم دورات الدفاع عن النفس كالكاراتيه.

دراســة بوتك (Bottke, 2004) بعنوان "الجنس والجريمة"، حيث هدفت هذه الدراســة إلى تسليط الضوء على جانب من جوانب الجرائم الأخلاقية وهو الجرائم الجنسية، وذلك للكشف عن مستوى الإساءة التي تتسبب بها الاعتداءات الجنسية.

وتكــون مجتمع الدراسة من جميع الأطفال والنساء الذين يتعرضون للإساءة الجنسية في ألمانيا حيث قام الباحث باستعراض مواد القانون الألماني التي تهدف إلى خفض نسبة الجريمة الأخلاقية المتمثلة بالجرائم الجنسية.

واستخدم الباحث سجلات القضايا المتعلقة بالاعتداء الجنسي، حيث قام بتحليل هــذه الســجلات موضــحا الفــروق في نسب حدوث الجرائم الجنسية في السنوات المختلفة.

وقد أظهرت هذه الدراسة مجموعة من النتائج كان من أبرزها:

1. ارتفاع نسبة الجرائم الجنسية في المجتمع الألماني.
2. تــزايد الخــوف مــن الجرائم بشكل عام والجرائم الجنسية بشكل خاص في المجــتمع الألماني بسبب توفر وسائل الاتصال التكنولوجية ولا سيما وسائل

الإعلام التي عززت الخوف لدى الأفراد من أن يصبحوا " ضحايا" الاعتداء الجنسي.

3. انعكاس ارتفاع نسب الاعتداء الجنسي الممارس ضد الأطفال من قبل العائلة والأقــرباء علــى صورة العائلة بوصفها الملاذ الأمن حيث لم تعد كذلك بعد الآن.
4. زيــادة وعي المسؤولين في ألمانيا بالسلوك الجنسي بشكل عام وبالتصرفات الجنســية غــير السوية والذي تم على أساسها تعديل قانون العقوبات المتعلق بالجرائم الجنسية في ألمانيا.

دراسة ليش(Leech, 2000) بعنوان" الاغتصاب"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الآثار العاطفية والاجتماعية والنفسية الناتجة عن جريمة الاغتصاب، وبينــت الدراســة معنى جريمة الاغتصاب وعناصر هذه الجريمة. وبينت الدراسة بوجــود أكــثر من (7,787,000) حالة اغتصاب في العالم وقعت في الفترة ما بين (1996 ــ 1999) وأن الرقم الفعلي أكبر بكثير لأن هناك ما يزيد عن 26% لا يتم التبليغ عنها. وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1. أن 28% من حالات الاغتصاب تتعرض لها الزوجات والأصدقاء.
2. وأن 35% مــن حــالات الاغتصاب تتعرض لها المرأة من المقربين وأفراد العائلة.

ونــوه الباحث أن للأفلام الجنسية أثر بالغا في التشجيع على الجرائم الجنسية والتحرش الجنسي في المجتمع.

كمــا بينــت الدراســة أن كثير من حالات الاغتصاب تحدث في المجتمعات الذكورية التي يتسلط فيها الرجل على المرأة.

وأوصــى الباحــث إلى ضرورة إعادة تأهيل الضحية نفسيا، و الحد من بث الأفلام المخلّة بالآداب والأخلاق.

دراســة دايمونــد ، يوكــياما (Diamond , Uchiyama , 1999) بعــنوان " الفن والأفلام الإباحية والجرائم الجنسية والاغتصاب في اليابان"، حيث هدفت هذه الدراســة إلــى كشــف وتحديد العلاقة بين الفن الإباحي والجرائم الجنسية، وتحديد

والاجتماعــية، ثــم عرض المدارس النظرية في تفسير السلوك الإجرامي والمتمثلة فــي: المدرســة الجغرافــية، والمدرســة البيولوجية، والمدرسة النفسية، والمدرسة السوســيولوجية والتــي تضمنت المدخل الاقتصادي والمدخل الاجتماعي. ثم قامت الدراسة بعرض الآثار المترتبة على الجرائم الأخلاقية.

وأخيراً تم عرض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

3. 1 منهجية الدراسة:

هذه الدراسة مسحية هدفت إلى معرفة الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي الجرائم المرتبطة بالجنس في المجتمع العُماني، وقد استخدمت هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي الشامل لجميع النزلاء المحكومين على الجرائم المرتبطة بالجنس.

3. 2 مجتمع الدراسة:

يـتكون مجتمع الدراسة من جميع النزلاء المحكومين على الجرائم المرتبطة بالجـنس فـي السـجن المركزي الموجود بمحافظة مسقط، وقد وصل عددهم وقت إجراء الدراسة (51) سجين.

3. 3 أداة الدراسة:

تـم تطويـر أداة الدراسـة لجمع البيانات المطلوبة، واشتملت على البيانات التالية:

أولاً: البيانات الديموغرافية:

وتشـمل الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المهنة، الحالة الإجتماعية، عدد أفراد العائلة.

ثانياً: البيانات الإجتماعية والاقتصادية:

وتشـمل مكـان الولادة، مكان الإقامة، نوع المسكن وملكيته وعدد الغرف، الهجـرة مـن القـرية إلـى المدينة، بيانات الأبوين، معاملة الأبوين، مقدار الدخل الشهري، الوضع المالي للدخل الشهري.

ثالثاً: البيانات الجرمية:

وتتضـــمن نوع الجريمة، ودوافع ارتكاب الجريمة، والمنطقة التي نفذت فيها الجـــريمة، والفصـــل الـــذي ارتكبـــت فيه الجريمة، ووقت ارتكاب الجريمة، وعدد الشركاء، والأسبقيات الجرمية.

3. 4 صدق الأداة :

تـــم عـــرض أداة الدراســـة على مجموعة من المحكمين من أصحاب الخبرة والاختصـــاص في مجال علم الجريمة والبحث العلمي، وعلى المختصين في الإدارة العامـــة للتحقـــيقات الجنائـــية والمســـؤلين في إدارة السجون وتم إجراء التعديلات المناسبة وفقاً لآرائهم، وكانت نسبة الإجماع على الأداة (100%).

3. 5 المعالجة الإحصائية:

تم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي باستخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص العينة، والبيانات الجرمية.

3. 6 التعريفات الإجرائية:

1. الخصـــائص الديموغرافـــية: الخصائص المتمثلة بالمتغيرات التالية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المهنة، الحالة الإجتماعية، عدد الأبناء، عدد أفردا العائلة).
2. الخصائص الإجتماعية: الخصائص المتمثلة بالمتغيرات التالية: (مكان الولادة والإقامـــة، نـــوع السكن وملكيته وعدد غرفه، الهجرة من القرية إلى المدينة، خصائص الوالدين، التنشئة الأسرية).
3. الخصـــائص الإقتصـــادية: الخصائص المتمثلة بالمتغيرات التالية: (مستوى الدخل الشهري، نوع السكن وملكيته، الوضع المالي للدخل الشهري).
4. الجـــرائم المرتـــبطة بالجنس: التي تم تصنيفها من قبل السلطات تحت مسمى "جرائم هتك العرض وإهانة الكرامة" وتشمل:

1. هتك العرض، وتشمل:

أ. كـــل مـــن جـــامع أنثى بغير حالة زواج بدون رضاها سواء بالإكراه أو التهديد أو الحيلة.

ب. كل من خطف شخصاً بنفس الوسائل بقصد ارتكاب الفجور به.

ج. كـــل من ارتكب الفجور بشخص كان دون الخامسة عشر من عمره، أو كان مصابا بنقص جسدي أو عقلي ولو حصل الفعل بدون إكراه أو تهديد أو حـــيلة، أو كـــان المعـــتدي من أوصل المعتدي عليه أو من المتولين رعايـــته، أو ممـــن لهـــم سـلطة عليه، أو خادماً عند أولئك الأشخاص. ويعاقب عليه بالسجن من 5 سنوات إلى 15 سنة.

2. الزنا:

كـــل رجل وامرأة يرتكبا فعل الجماع دون أن يكون بينهم عقد زواج صحيح شرعياً. ويعاقب عليه بالسجن مدة لا تقل عن 3 أشهر ولا تزيد عن سنة.

3. الفضائح العلنية:

الإقدام على صنع أو اقتناء أو توزيع أو عرض رسائل، أو صـور خلاعية أو غـــيرها من الأشياء الفاضحة، ولا يعد بشيء فاضح الإنتاج العلمي أو الفني إلا إذا قدم لغير عرف على شخص يقل عمره عن 18 سنة ويشمل:

أ. الأعمـــال أو الحركات إذا حصلت في محل أو مكان مباح للجمهور أو معـــرض للأنظار أو إذا شوهدت خطا الفاعل من قبل من لا دخل له في الفعل.

ب. الكـــلام والصـــراخ سواء جهر بها الفاعل أو نقلت بالوسائل الآلية بحيث يسمعها في كلا الحالتين من لا دخل له في الفعل.

ج. الكـــتابة والرســـوم والصور اليدوية أو الشمسية والأفلام والشارات على اختلافها إذا عرضت في محل عام او في مكان معرض للأنظار أو مباح للجمهور. ويعاقب عليه بالسجن من 10 أيام إلى سنة، وبالغرامة من 20 -50 ريالاً.

4. الدعارة:

كــل أنــثى تستخدم جسمها إرضاءاً للشهوات الغير مباشرة لقاء أجر وبغير تمييز. ويعاقب عليه بالسجن من 3 إلى 5 سنوات.

5. اللواط والسحاق:

ارتكــاب الأفعال الشهوانية مع شخص من نفس الجنس. ويعاقب عليه القانون بالســجن من 6 أشهر إلى 3 سنوات، ويلاحق فاعل اللواط أو السحاق بدون شكوى إذا أدى الأمر إلى الفضيحة.

3. 7 تساؤلات الدراسة:

1. ما هو حجم الجرائم المرتبطة بالجنس في سلطنة عُمان؟
2. ما هي الأنماط المنتشرة لهذه الجرائم؟
3. ما هي الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للجناة في الجرائم المرتبطة بالجنس في المجتمع العُماني؟

3. 8 خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل منهجية الدراسة وتصميمها، حيث أجريت هذه الدراسة على (51) نــزيلاً مــن مرتكبي الجرائم المرتبطة بالجنس في السجن المركزي بمحافظة مســقط، وقد اعتمدت الدراسة على الإحصائيات الرسمية، والمعلومات الواردة عن طريق الاستبيان والمتضمن البيانات الديموغرافية والإجتماعية والإقتصادية.

وأخــيراً تــم عرض التعريفات الإجرائية، حيث تم تعريف الجرائم الأخلاقية طبقاً للقانون الجزائي الصادر في المرسوم السلطاني رقم 1974/7.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها

4. 1 عرض النتائج:

يتـــناول هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة الميدانية، حيث تم عرضها حسب المتغيرات المتعلقة بالبيانات التالية:

1. الخصائص الديموغرافية.
2. الخصائص الاجتماعية والاقتصادية.
3. البيانات الجرمية.

الســؤال الأول: هل هناك فروق في العمر بين الجناة في الجرائم المرتبطة بالنوع الاجتماعي؟

جدول رقم (4)

توزيع أفراد العينة حسب النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	التكرار	النسبة المئوية
جاني	41	80.00
جانية	10	19.00
المجموع	**51**	**100**

يشـــير الجـــدول رقم(4) إلى أن معظم أفراد العينة هم من الذكور، في حين شكلت فئة الإناث حوالي خمس أفراد العائلة

جدول رقم(5)

توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 18	8	16.00
من 18-29	26	51.00
من 30-39	11	21.00
من 40-49	3	6.00
من 50-59	3	6.00
المجموع	**51**	**100**

يبيـــن الجـــدول رقم (5) أن نصف أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم بين (18-29 سنة)، كما تبين ارتفاع نسبة الجرائم الأخلاقية بين الفئة العمرية (30- 39 ســنة) حيــث شكلت خمس أفراد العينة تقريباً، وكذلك فئة الأحداث إذ بلغت نسبتهم (15.7%) مــن عينة الدراسة، وشكلت الفئات العمرية فوق (40 سنة) النسبة الباقية إذ بلغت (11.8%).

جدول رقم(6)

توزيع أفرد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
أمي	6	12.00
يقرأ و يكتب	3	6.00
ابتدائي	10	20.00
إعدادي	13	25.00
ثانوي	18	35.00
دبلوم أو كلية	1	2.00
المجموع	**51**	**100**

يوضـــح الجـــدول رقم(6) أن غالبية أفراد العينة من حملة الثانوية، في حين شــكل حملة الإعدادية ثلث أفراد العينة تقريباً، وشكلت نسبة الأميين (12%)، وهذا يدل على أن أكثر الجناة من فئات التعليم والتدني والأميين.

جدول رقم(7)

توزيع أفراد العينة حسب المهنة

المهنة	التكرار	النسبة المئوية
طالب	10	20.00
موظف قطاع عام	7	14.00
موظف قطاع خاص	12	23.00
عامل	6	12.00
عاطل عن العمل	11	22.00
أخرى	5	10.00
المجموع	**51**	**100**

كما تشير نتائج الدراسة من خلال الجدول رقم (7) أن أكثر مرتكبي الجرائم المرتبطة بالجنس هم من موظفي القطاع الخاص والعاطلين عن العمل، في حين شكلت فئة الطلاب خمس أفراد العينة تقريباً، كما يبين الجدول نفسه أن فئة العمال هم الأقل ارتكاباً لهذه الجرائم، ويمكن تفسير ذلك بالساعات المتواصلة التي يقضونها في العمل، والتي تحول دون تواصلهم مع المجتمع.

جدول رقم(8)

توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	37	73.00
متزوج	12	23.00
مطلق	1	2.00
أرمل	1	2.00
المجموع	**51**	**100**

يوضح الجدول رقم (8) أن فئة العزاب هم الأكثر ارتكاباً للجرائم المرتبطة بالجنس، إذ شكلت هذه الفئة الغالبية العظمى من مجموع أفراد العينة، تلتها فئة

المتزوجيــن والتــي شــكلت حوالــي خمس أفراد العينة ولم تشكل فئتي المطلقين والأرامل إلا نسبة (4%) من مجموع أفراد العينة.

جدول رقم(9)

توزيع أفراد العينة حسب عدد الأولاد

عدد الأبناء	التكرار	النسبة المئوية
0	37	72.00
1	3	6.00
2	2	4.00
3	2	4.00
4	1	2.00
5	4	8.00
6	1	2.00
11	1	2.00
المجموع	**51**	**100**

كمــا يوضــح الجدول رقم (9) أن حوالي ثلث أفراد العينة لديهم أبناء كان أكثرهم مما لديه خمسة أبناء.

جدول رقم(10)

توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد العائلة	التكرار	النسبة المئوية
2-1	2	4.00
4-3	5	10.00
6-5	13	25.00
8-7	8	16.00
9 فما فوق	23	45.00
المجموع	**51**	**100**

تشــير البــيانات الــواردة في الجدول رقم (10) إلى أن حوالي نصف أفراد العيــنة عــدد أفراد أسرهم أكثر من تسعة أفراد، وربع أفراد العينة بلغ معدل أفراد

أســرهم. مــا بين (5-6) أفراد، أي أن الغالبية العظمة من أفراد العينة جاءوا من أسر كبيرة.

كمــا تشــير البــيانات الواردة في الجدول رقم (11) أن النسبة الكبرى من مجمــوع أفــراد العينة، تقع تحت فئة ترتيب آخر، تلتها فئة الذين ترتيبهم الأول في الأسرة إذ شكلت ثلث أفراد العينة.

جدول رقم(11)

توزيع أفراد العينة حسب الترتيب في الأسرة

الترتيب بين الاخوة	التكرار	النسبة المئوية
وحيد	1	2.00
الأول	17	33.00
الأخير	2	4.00
ترتيب آخر	31	61.00
المجموع	**51**	**100**

2. الخصائص الاجتماعية والاقتصادية:

جدول رقم(12)

توزيع أفراد العينة حسب مكان الولادة

مكان الولادة	التكرار	النسبة المئوية
مدينة	21	41.00
قرية	25	49.00
خارج البلاد	3	6.00
أخرى	2	4.00
المجموع	**51**	**100**

تفيد البيانات الواردة في الجدول رقم (12) أن حوالي نصف أفراد العينة من مواليد المدينة، كذلك هو الحال بالنسبة لمواليد القرية.

جدول رقم(13)

توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة

مكان الإقامة الحالية	التكرار	النسبة المئوية
مدينة	22	43.00
قرية	29	57.00
المجموع	51	100

تفيد بيانات الجدول رقم (13) أن نسبة (56.9%) من أفراد العينة تقيم في القرى، بينما بلغت نسبة الذين يقيمون في المدينة (43.1%) من أفراد العينة.

جدول رقم(14)

توزيع أفراد العينة حسب الهجرة إلى المدينة

الهجرة من القرية إلى المدينة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	11	22.00
لا	40	78.00
المجموع	51	100

تفصـــح البيانات الواردة في الجدول رقم (14) أن الغالبية العظمى من أفراد العيـــنة لـــم يهاجروا من القرية إلى المدينة بينما شكل لمهاجرين إلى المدينة حوالي خمس أفراد العينة.

جدول رقم(15)

توزيع أفراد العينة حسب معاملة الوالدين

نوع المعاملة	الأب		الأم	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
قاسية	3	6.00	25	49.00
لينة	29	57.00	10	19.00
تجمع بين القسوة واللين	9	17.00	8	16.00
الأب متوفي	10	20.00		
الأم متوفية			8	16.00
المجموع	51	100	51	100

يوضـــح الجدول رقم (15) أن حوالي نصف أفراد العينة يواجهون المعاملة الليـــنة من آبائهم، بينما يلقى النصف كذلك معاملة لينة من قبل الأم، كما يلاحظ بأن ثلث أفراد العينة أحد الوالدين توفي.

جدول رقم (16)

توزيع أفراد العينة حسب مستوى الدخل الشهري

الدخل الشهري	التكرار	النسبة المئوية
لا يوجد دخل	7	14.00
اقل من 60	16	31.00
بين 60-120	10	20.00
بين 121-180	11	21.00
بين 181-240	4	8.00
بين 241-300	2	4.00
421 فاكثر	1	2.00
المجموع	51	100

تشـــير البيانات الواردة في الجدول رقم (16) أن أغلب أفراد العينة من ذوي الدخول المتدنية، وأن خمس أفراد العينة لا يوجد لديهم دخل نهائياً.

جدول رقم(17)

توزيع أفراد العينة حسب الوضع المالي للدخل الشهري

الوضع المالي للدخل الشهري	التكرار	النسبة المئوية
لا يكفي الحاجة الضرورية	28	55.00
يكفي الحاجة الضرورية	14	27.00
يكفي جميع الحاجات	9	18.00
المجموع	**51**	**100**

يلاحظ من الجدول رقم (17) أن نصف أفراد الدراسة لا تكفي دخولهم الشهرية لسد الحاجات الضرورية، في حين شكل الذين تكفي دخولهم لسد الحاجات الضرورية ثلث أفراد العينة.

جدول رقم(18)

توزيع أفراد العينة حسب الوضع في الأسرة

الوصف في الأسرة	التكرار	النسبة المئوية
عائل	16	32.00
مساهم	18	35.00
معول	17	33.00
المجموع	51	100

كما يشير الجدول رقم (18) إلى تساوي النسب تقريباً حول دور الإعالة في الأسرة.

جدول رقم(19)

توزيع أفراد العينة حسب توفر وسائل الاتصال التكنولوجية

الوسيلة	يوجد		لا يوجد		المجموع	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
التلفزيون	49	96.00	2	4.00	51	100
الفيديو	30	59.00	21	41.00	51	100
الفضائيات	44	86.00	7	14.00	51	100
التلفون	35	69.00	16	31.00	51	100
الكمبيوتر	14	27.00	37	73.00	51	100
الإنترنت	8	16.00	43	84.00	51	100

جدول رقم(20)

توزيع أفراد العينة حسب مشاهدة الأفلام الإباحية

شاهدت أفلام إباحية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	25	49.00
لا	26	51.00
المجموع	51	100

يتبيـــن من خلال الجدول رقم (20) أن الغالبية العظمى من أفراد الدراسة قد دخلـــت إلـــى مـــنازلهم وســـائل الاتصال التكنولوجية الحديثة (التلفزيون، الفيديو، الفضائيات، التلفون، الكمبيوتر، الإنترنت).

كمـــا يتبين من خلال الجدول (20) أن نصف عينة الدراسة تقريباً، قد استغل وسائل الاتصال هذه في مشاهدة الأفلام الإباحية.

3. البيانات الجرمية:

جدول رقم(21)

توزيع أفراد العينة حسب نوع الجريمة

نوع الجريمة	التكرار	النسبة المئوية
دعارة	6	12.00
زنا	17	34.00
لواط	11	21.00
هتك عرض	11	21.00
أخرى	6	12.00
المجموع	51	100

تشـــير البيانات الواردة في الجدول رقم (21) أن ثلث أفراد العينة قد ارتكبوا جـــريمة الـــزنا، تلتها جريمتي اللواط وهتك العرض بنسبة الخمس بينما شكلت فئة مرتكبـــي جـــريمة الدعـــارة نســـبة (11.8%) وبنفس النسبة فئة الجرائم الأخرى، والمتمثلة في(إتيان البهائم، المتاجرة بأفلام خلاعية).

جدول رقم(22)

توزيع أفراد العينة حسب عوامل ارتكاب الجريمة

دوافع ارتكاب الجريمة	التكرار	النسبة المئوية
الفقر	2	4.00
زيادة الدخل	1	2.00
اللذة	13	25.00
تفكك الأسرة	4	8.00
الانتقام	1	2.00
رفاق السوء	25	49.00
الأقارب	1	2.00
غيرها	4	8.00
المجموع	**51**	**100**

تشير بيانات الجدول رقم (22) إلى أن مخالطة رفاق السوء هو السبب الأكثر شيوعاً بين أفراد العينة في دفعهم لارتكاب الجريمة، إذ شكلت هذه الفئة نصف أفراد العيـــنة ينما شكلت اللذة ثلث أفراد العينة، في الدفع لارتكاب الجريمة، في حين شكل الـــتفكك الأسري (7.8%)، ولم يشكل الفقر سوى نسبة (3.9%) من عوامل ارتكاب الجريمة.

جدول رقم(23)

توزيع أفراد العينة حسب منطقة ارتكاب الجريمة

منطقة الجريمة	التكرار	النسبة المئوية
مدينة	24	47.00
قرية	27	53.00
المجموع	**51**	**100**

يوضـــح الجدول رقم (23) تساوي توزيع أفراد العينة حسب منطقة ارتكاب الجريمة تقريباً، حيث شكلت نسبة الجرائم المرتكبة في القرية (52.9%) بينما شكلت نسبة الذين ارتكبوا جرائمهم في المدينة (47.1%) من مجموع أفراد الدراسة.

جدول رقم(24)

توزيع أفراد العينة حسب الفصل الذي ارتكبت فيه الجريمة

فصل الجريمة	التكرار	النسبة المئوية
الصيف	28	55.00
الخريف	4	8.00
الشتاء	19	37.00
المجموع	**51**	**100**

كما يشير الجدول رقم (24) إلى أن حوالي نصف الجرائم ارتكبت في فصل الصيف تلتها نسبة الجرائم التي ارتكبت في فصل الشتاء، والتي شكلت حوالي ثلث أفراد العينة.

جدول رقم(25)

توزيع أفراد العينة حسب وقت ارتكاب الجريمة

وقت ارتكاب الجريمة	التكرار	النسبة المئوية
الليل	37	73.00
النهار	14	27.00
المجموع	**51**	**100**

ويشير الجدول رقم (25) أن الغالبية العظمة من هذه الجرائم قد ارتكبت في الليل، بينما شكل اللذين ارتكبوا جرائمهم في النهار حوالي ثلث أفراد العينة.

جدول رقم(26)

توزيع أفراد العينة حسب عدد الشركاء

عدد الشركاء في الجريمة	التكرار	النسبة المئوية
لا أحد	19	37.00
1	8	15.00
2	12	24.00
3 فاكثر	12	24.00
المجموع	**51**	**100**

يوضح الجدول رقم (26) أن الغالبية العظمة من أفراد الدراسة قد ارتكبوا جرائمهم مع شركاء، بينما شكلت نسبة الذين ارتكبوا جرائمهم بمفردهم (37.3%) من مجموع أفراد العينة.

جدول رقم(27)

توزيع أفراد العينة حسب العلاقة مع الشركاء

وجود علاقة مع مرتكب الجريمة	التكرار	النسبة المئوية
يوجد صلة	15	29.00
لا يوجد صلة	36	71.00
المجموع	**51**	**100**

كما يشير الجدول رقم (27) إلى أن أغلب الجناة في الجرائم المرتبطة بالجنس لا تربطهم علاقة مع الشركاء في ارتكاب الجريمة.

4. 2 خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل عرض النتائج ومناقشتها على ضوء المتغيرات المتعلقة بالخصائص الديمغرافية والإجتماعية والاقتصادية لأفراد العينة، وذلك باستخدام الإحصاء الوصفي باستخراج التكرارات والنسب المئوية، وقد تبين أن أكثر مرتكبي الجرائم الأخلاقية من العزاب والذين تتراوح أعمارهم بين (18-29) سنة، كما لوحظ ارتفاع نسبة الحاصلين على تعليم متدني وارتفاع نسبة موظفي القطاع الخاص والعاطلين عن العمل.

أما فيما يتعلق بأنماط الجريمة فقد كانت جريمة الزنا أكثر الجرائم الأخلاقية ارتكاباً من قبل أفراد العينة، كما تبين كثرة هذه الجرائم في فصل الصيف مقارنة بالفصول الأخرى.

الفصل الخامس

الخاتمة والمناقشة والتوصيات

5. 1 الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى معرفة الخصائص الديموغرافية والإجتماعية والإقتصادية لمرتكبي الجرائم المرتبطة بالجنس في المجتمع العُماني.

تكونت أداة الدراسة من:

1. الإحصاءات الجرمية الصادرة عن شرطة عُمان السلطانية المتعلقة بالجرائم الأخلاقية، واشتملت على حجم هذه الجرائم وتوزيعها على مناطق السلطنة الجغرافية، الأنماط المنتشرة لها، والإحصائيات المتعلقة بأعداد الجناة.
2. استمارة بحث ميداني اشتملت على البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية والإجتماعية والإقتصادية والبيانات الجرمية.

تكونت عينة الدراسة من (51) سجين، شكلت جميع المحكومين على الجرائم الأخلاقية، في السجن المركزي بمدينة مسقط، كان عدد الذكور من البالغين والأحداث (41) حالة، بينما كان عدد الإناث (10) حالات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن أعلى نسبة من الجرائم المرتبطة بالجنس كانت في منطقتين هما الباطنة ومسقط، حيث شكلت الثلث في منطقة الباطنة، والربع في منطقة مسقط.

واحتلت المنطقة الوسطى المرتبة الأخيرة بنسبة (0.05%) من مجموع الجرائم الأخلاقية الواقعة في تلك الفترة.

وشكلت جرائم هتك العرض والشروع فيه أكثر الأنماط انتشاراً من بين هذه الجرائم حيث بلغت نسبتها (48.2%) ، تلتها جرائم الزنا بنسبة (27.5%) ثم جرائم الدعارة بنسبة (6.1%)، وجرائم إتيان البهائم بنسبة (2.7%)، بينما شكلت الجرائم الأخرى والمتمثلة في (الصور الإباحية، اللواط، القمار، المتاجرة بالأفلام الخلاعية) النسبة الباقية من مجموع الجرائم المرتبطة بالجنس الواقعة في السلطنة خلال الفترة (1999-2004).

كمـــا توصـــلت الدراسة إلى ارتفاع أعداد الجناة بالمقارنة مع أعداد الجرائم حيث بلغ عدد الجناة في الفترة المذكورة (2134) جانياً، في حين كان عدد الجرائم (1172) جريمة.

أما فيما يتعلق بالدراسة المسحية فقد توصلت إلى النتائج التالية:

1. كانت غالبية الجناة من الشباب.
2. كان عمر أكثر من النصف بقليل من الجناة بين (18-29) سنة.
3. كان تعليم أكثر من نصف الجناة يقع في مستوى التعليم الثانوي والإعدادي.
4. بينت الدراسة أن أكثر مرتكبي الجرائم المرتبطة بالجنس من موظفي القطاع الخاص والعاطلين عن العمل.
5. شكلت فئة العزاب الغالبية العظمى من مجموع أفراد العينة.
6. لوحظ من خلال الدراسة أن حوالي نصف أفراد العينة جاءوا من أسر كبيرة يبلغ عدد أفرادها أكثر من تسعة أفراد.
7. تبيـــن مـــن خلال الدراسة أن نسبة مرتكبي الجرائم المرتبطة بالجنس الذين ولدوا في القرى أكبر من نسبة الذين ولدوا في المدن، كما أن نسبة وقوع هذه الجرائم أكبر من القرى.
8. تبين من النتائج أن أغلب أفراد العينة قد تعرضوا لمعاملة لينة من جهة الأب بينما تعرض أغلبهم للمعاملة القاسية من قبل الأم.
9. أشـــارت الدراســـة إلـــى أن نصـــف أفـــراد الدراسة دخولهم متدنية، وأن حوالي خمس أفراد العينة ليس هم دخل نهائياً.
10. وضـــحت الدراســـة أن مصـــاحبة رفاق السوء كان أهم الدوافع لارتكاب الجـــرائم المرتـــبطة بالجنس، حيث شكل الذين كان ارتكابهم للجرائم بسبب رفاق السوء حوالي نصف أفراد الدراسة.
11. تكثر الجرائم المرتبطة بالجنس في فصل الصيف بالمقارنة مع بقية فصول السنة.
12. أشارت الدراسة إلى أن أغلب أفراد العينة قد ارتكبوا جرائهم بالاشتراك مع أشخاص آخرين.

5. 2 مناقشة النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية أفراد العينة من الفئة الشابة (تحت سن 30) والواقعـــة مـــا بين (18-29)، أشارت الدراسات السابقة (وزارة التنمية الاجتماعية 1991، السودي1997، الحموري2001، البلوشي2003، هياجنة 2003، الساعاتي 1960) إلى نفس النتيجة التي توصلت إليها هذه الدراسة، وهي أن المرحلة العمرية (18-29) هي التي يصل ارتكاب الجرائم الأخلاقية فيها إلى أشده.

ويمكـــن تفســير هـــذه النتيجة بإرجاعها إلى عامل تأخر سن الزواج، حيث أظهرت الدراسة أن أغلب فئات العينة هم من العزاب وبنسبة (72.5%).

حيـــث لا يجد الشباب متنفساً لغرائزهم الجنسية بالطرق المشروعة، فليجأون إلـــى قضـــائها بهـــذه الوسيلة، ويمكن تفسير ذلك إلى أن الجرائم الجنسية هي نتاج للزواج المتأخر الناتج من الفقر وسوء الأحوال الاقتصادية.

حيـــث أظهرت نتائج الدراسة أن أغلب أفراد العينة ممن لديهم دخول متدنية حيث بلغت نسبتهم (72.6%)، و (137%) من أفراد العينة ليس لهم دخل نهائياً.

ويمكـــن ربط هذه النتائج أيضاً بمهنة أفراد العينة، حيث توصلت الدراسة إلى أن أكـــثر مرتكبي الجرائم الأخلاقية هم من موظفي القطاع الخاص، والتي غالباً ما يـــتدنى مستوى الأجور فيها، والعمال والعاطلين عن العمل، ويمكن ربط هذه أيضاً بالمستوى التعليمي المتدني لغالبية أفراد الدراسة، حيث لا يؤهلهم مستواهم التعليمي للالتحاق بالوظائف ذات الدخول المرتفعة.

وقـــد وافقت الدراسة في ذلك جميع الدراسات العربية السابقة، (وزارة التنمية الاجتماعـــية 1991، الســـودي 1990، الحموري 2001، البلوشي 2003، هياجنة 2003، الســـاعاتي 1960)، في حين خالفت دراسة (الساعاتي، 1960) في أن أكبر نسبة من مرتكبات الجرائم الأخلاقية هنّ من المتزوجات.

وكما ذكرت الدراسة في صفحة (6) إلى أن خروج المرأة للتعليم جعل أولياء الأمـــور يعيدون النظر في مسألة تزويجها إلى أن تلتحق بالوظيفة، ليترتب عليه بعد ذلـــك ارتفاع مستوى المهور، وعدم مقدرة الشباب على تلبية نفقات الزواج، وبالتالي

عـزوفهم عـنه إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم لتلبية شهوات النفس وقضاء الغريزة الجنسية.

حيث أظهرت الدراسة أن (80.4%) من أفراد العينة هم من الذكور، وهذا ما تعكسـه الإحصائيات الجرمية في الجدول رقم (3)، حيث بلغت نسبة الذكور (80.9 %) من مجموع مرتكبي الجرائم الأخلاقية خلال الفترة (1999-2004).

كمـا بينت الدراسة أن غالبية أفراد الدراسة يزيد عدد أفراد عائلتهم عن (7) أفراد.

وهـذا يعكـس كـبر حجـم الأسـرة العُمانية، وبالتالي إنشغال الأفراد كل بمسؤولياته بعيداً عن التكافل الأسري، والارتباط القائم على المحبة، مما يجعل الفرد عرضـة للـتمزق في محاولته للتأقلم مع الظروف المتغيرة المحيطة به، فيلجأ إلى محاكـاة الآخرين أو ممن سبقوه من أفراد عائلته، حيث أوضحت الدراسة أن غالبية أفـراد العيـنة ينـتمون إلى فئة ترتيب آخر والواقعة بين فئتي الأول والأخير، وأن (47.1%) يسـكنون فـي بيوت صغيرة تتراوح عدد غرفها ما بين (غرفة- ثلاث غـرف) وهذا يجعلهم عرضة للاختلاط، أو مشاهدة والديهم وهم يمارسون الجنس، وكمـا ذكرنا سابقاً من أن الدراسات أكدت على أن أكثر مرتكبي جرائم الاغتصاب هـم مـن الشباب المنحدرين من أسر ذات مستوى معيشي متدني، وكبيرة من حيث عـدد الأطفـال، ممـا يجعلهم عرضة لمشاهدة والديهم وهم يمارسون الجنس، مما يصيب الفتيان والفتيات بجروح نفسية، تكون لها آثارها الضارة في المستقبل.

كما أشارت الدراسة إلى أن أكثر مرتكبي الجرائم المرتبطة بالجنس من سكان القـرى، مـع ملاحظة أن أكثر الجرائم المرتبطة بالجنس وقوعاً في منطقتي مسقط والباطنة وبفارق كبير عن المناطق الأخرى، ويمكن تفسير هذا بأن الجرائم المرتبطة بالجـنس الواقعة في القرى لا يتم التنازل عنها، نظراً للترابط الإجتماعي والإحساس بالعـار مـن قـبل ذوي المجني عليهم، بينما يتم التنازل عنها في المدن المزدحمة بالسـكان والتـي تكـاد العلاقات الإجتماعية القائمة على التعاون تنعدم فيها، إذ أن الدراسـة توصـلت إلى أن ثلث أفراد العينة قد ارتكبوا جريمة الزنا، وكذلك الثلث بالنسبة لجرائم هتك العرض واللواط.

بينت الدراسة أن أغلب أفراد الدراسة قد واجهوا المعاملة اللينة من قبل الأب، وأن غالبيتهم قد واجهوا المعاملة القاسية من الأم، ويمكن تفسير هذا بغياب الأب عن المنزل للعمل وهجرته من مكان الإقامة، وبالتالي إلقاء حمل التنشئة على الأم، مما يجعل معاملة الأم قاسية على الأبناء وبالتالي تؤدي إلى فقدانهم للحنان وبحثهم عن علاقات عاطفية تعوضهم عن ذلك وخصوصاً أن أكثر أفراد العينة من مرتكبي جريمة الزنا.

أوضحت الدراسة أن نصف أفراد العينة شاهدوا أفلاماً إباحية ويمكن تفسير ذلك بضعف الرقابة الأسرية والتنشئة الفاسدة، ومصاحبة رفاق السوء، حيث شكلت مصاحبة رفاق السوء أكثر الدوافع وراء ارتكاب الجرائم الأخلاقية، وبنسبة (49%) من مجموع أفراد الدراسة، كما شكلت اللذة الدافع الثاني لارتكاب هذه الجرائم وبنسبة (25.5%) من أفراد العينة، ويمكن إرجاع ذلك إلى تأخر سن الزواج وعدم السيطرة على النفس.

5. 3 التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فقد تم اقتراح التوصيات التالية:

1. دعوة المؤسسات الحكومية إلى إعادة النظر فيما يخص الرواتب والأجور، وحل مشكلة البطالة، والتي من شأنها أن تفتح الباب على مصراعيه أمام الشباب للإنحراف.
2. إعادة النظر في تطبيق قانون تحديد المهر، لحل مشكلة غلاء المهور والتي يعاني منها كثير من الشباب كعقبة أمام تكوين الأسر.
3. التأكيد على دور الأسرة في الاهتمام بتنشئة الأطفال وتربيتهم على الأخلاق الحميدة واحترام العادات والتقاليد والقيم الإنسانية.
4. دعوة المؤسسات الإجتماعية إلى إقامة برامج لشغل أوقات الفراغ لدى الشباب بعد الانتهاء من المدارس في فصل الصيف.
5. دعوة المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص إلى إنشاء صندوق الزواج، يعني بتقديم الخدمات والتسهيلات للشباب الراغبين في الزواج.

6. إيجـــاد آلية معينة لتشديد الرقابة على وسائل الاتصال الجماهيري كالمحطات الفضائية وشبكة الإنترنت، ودور السينما والأفلام والمجلات الإباحية.
7. دعـــوى المؤسســـات الإعلامية إلى إعداد البرامج الإرشادية، وزيادة الوعي بمخاطر الجرائم الأخلاقية، ولاسيما الجرائم الجنسية منها.
8. وضـــع الـــرقابة على الجاليات الأجنبية، وخاصة العناصر النسائية، ومراكز تقديم الخدمات كالفنادق.
9. العمـــل على إصلاح وتأهيل النزلاء في السجون، وذلك لضمان حياة كريمة لهـــم بعد قضاء مدة الحكم وتوفير فرص عمل لهم لضمان تكيفهم مرة أخرى مع المجتمع، وعدم التفكير في العود إلى الإجرام.
10. التأكيد على دور المؤسسات التربوية في الوقاية من الجريمة.
11. العمـــل على تطبيق برامج محو الأمية في السجون لرفع المستوى التعليمي للجناة بما يردعهم من العود إلى الجرائم.
12. دعـــوة الباحثيـــن إلـــى إجـــراء المزيد من الدراسات التي تتناول موضوع الجريمة بأنماطها المختلفة.
13. دعوة المؤسسات ذات الصلة إلى وضع خطط واستراتيجيات لمكافحة تفشي الظاهرة الإجرامية في السلطنة.

5. 4 خلاصة الفصل:

تـــم في هذا الفصل عرض الخاتمة التي تناولت وصف الدراسة وأهم النتائج التـــي توصـــلت إلـــيها، ثـــم عمدت الدراسة إلى مناقشة النتائج ثم الخروج ببعض التوصيات المقترحة التي توصل إليها الباحث خلال دراسته، وكان من أهمها: إيجاد آلية لحل مشكلة البطالة والأجور المتدنية التي يتقاضاها العمال والموظفين، والتي لا تمكـــنهم مـــن بـــناء أسرة عن طريق الزواج، ثم التأكيد على دور الأسرة في تنشئة الأطفال بما يتلائم مع القيم والعادات والتقاليد الموروثة.

المراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

الجوازنـــة، حيدر (1994)، **الجرائم الأخلاقية دراسة إحصائية تحليلية**، ورقة بحثية مقدمـــة إلـــى دورة القيادة الوسطى، رقم 8: المنعقدة في أكاديمية الشرطة الملكية، عَمان، الأردن.

الحارثـــي، حسين (1992)، **الهجرة في المجتمع العُماني من الولايات إلى محافظة مسقط**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن.

الحمـــوري، هـــدى (2003)، **الـــنزيلات الموقوفات على خلفية جرائم الشرف في الأردن**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

رمضـــان، الســـيد (1985)، **الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

الزغالـــيل، أحمد سليمان (1999)، **الاتجـــار بالنساء والأطفال**، بحيث مقدم في ندوة علمـــية عقـــدت فـــي تونـــس وهي "الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

الساعاتي، حسن (1960)، **البغاء في القاهرة**، دار الكتاب العربي المعاصر، مصر.

الساعاتي، سامية حسن (1983)، الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط2.

ســـتورة، أنتونـــي (1976)، **العـــدوان البشري**، ترجمة محمد أحمد غالي، الهامي عبدالطاهر عفيفة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1.

السراج، عبود (1985)، **علم الإجرام والعقاب**، ط3.

ســـعفان، حســـن شـــحاته (1966)، **علـــم الجريمة**، ط3، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

ســـلطان، محمـــود السيد (1979)، **مقدمة في التربية**، ط4، دار المعارف، القاهرة، مصر.

السـمالوطي، نبيل محمد توفيق (1983)، **الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي**، دار الشروق، جدة.

السـودي، عبدالمهدي (1997)، تطور الجرائم الماسة بالأخلاق في الأردن 1990-1993، **مجلة الدراسات الاجتماعية والإنسانية**، مجلد 23، عدد1، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن، ص 1-12.

شـتا، السيد علـي (1993)، **علم الاجتماع الجنائي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.

شـوقي، مدحـت (1983)، **سيكولوجية الجنس**، الدار المصرية للنشر والتوزيع، مصر.

صـواخرون، حـامد (2000)، **البيئة الأسرية وجنوح الأحداث**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن.

الصـيفي، عبدالفـتاح (1973)، **علم الإجرام**، الشركة الشرقية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

عـارف، محمـد (1975)، **الجـريمة فـي المجـتمع**، نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط1.

عبدالسـتار، فوزيـة (1977)، **مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب**، ط4، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

عبدالمتعال، صلاح (1980)، **التغير الاجتماعي والجريمة**، مكتبة وهبة، القاهرة.

عبيد، رؤف (1971)، **مبادئ علم الإجرام**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

عبـيدات، أحمـد (1998)، **أنمـاط الجـريمة في محافظات شمال الأردن**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن.

عسـعوس، عمـر(1993)، العوامل المؤدية إلى الجرائم الأخلاقية، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، الرياض، العدد 15، المجلد 8، ص11-35.

عفيفـي، عبدالحكيم (1990)، **الاكتآب والانتحار**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ط1.

العوجي، مصطفى (1987)، **الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

عودة، عبدالقادر، **التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي**، دار الكتاب العربي، بيروت.

عوض، السيد (1985)، **الجريمة في مجتمع متغير**، المكتبة المصرية، الإسكندرية.

غيث، محمد عاطف (1980)، **المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

فهيم، فوزية (1986)، **الأعلام والمرأة**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر.

القاطرجي، منى (2004)، **الاغتصاب**: دراسة تاريخية نفسية اجتماعية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

كاره، مصطفى عبدالمجيد (1985)، **مقدمة في الانحراف الاجتماعي**، ط1، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان.

كحيل، عبدالوهاب (1991)، **الجريمة والجنس**، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، ط1.

المجدوب، أحمد علي (1993)، **اغتصاب الإناث في المجتمعات القديمة والمعاصرة**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر.

محمد، عوض (1980)، **مبادئ علم الإجرام**.

المرصفاوي، حسن (1973)، **الجريمة والعقاب**، مطبعة م. ك، الإسكندرية، مصر.

مصطفى،

المكتب التنفيذي (1999)، **الأسرة والمدينة والتحولات الاجتماعية بين التنمية والتحديث**، إصدار المكتب التنفيذي لمجلس لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

هياجنة، أنور حمدي (2003)، **جرائم النساء الأخلاقية في المجتمع الأردني**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن.

واصل، عبدالرحمن (1981)، **مشكلات الشباب الجنسية والعاطفية تحت أضواء الشريعة الإسلامية**، دار الشروق، بيروت، لبنان.

الوريكات، عايد عواد (2004)، **نظريات علم الجريمة**، ط1، مكتبة الشروق، عمّان.

وزارة الاقتصـــاد الوطني (2000)، **حقائق وأرقام**،عدد خاص عن الجهود التنموية 1970-2000، مسقط، عُمان.

وزارة التربـــية والتعلـــيم (2005)، **الكـــتاب الإحصـــائي الســـنوي**، دائرة الإدماء والاحتياجات الخاصة، مسقط، عُمان.

وزارة التنمـــية الاجتماعـــية (1991)، **دوافـــع وعوامـــل ارتكاب الجريمة**، دراسة استطلاعية، سلطنة عُمان.

ب. المراجع باللغة الإنجليزية:

Charles, L eech, (2002). **American Journal of pubic Health**, International Encyclopedia of justice studies.

Conklin, John, E. (1981), "**Criminolog**", N. Y: Macmillan Publishing Co, Inc.

Hodgson, D. (1994), **Sex Tourism and child prostution in Asia: Legal Responses and strategies**, Melbourne University Law Review.

Justin, Healy, (2005) **Child Society Abuse**, Vol.512,Issue in society.

Kelly, Morris, (2005). **Motivating Women And Men to Take Protective Action Against Rape** : Examining Direct And Indirect Persuasive Fear Appeals . **Health Communication**, Vol. 18, Issue 3, P. 237-256.

Milton, Diamond, & Uchiyama, Ayako(1999).Pornography, Rape and Sex Crimes in Japan. **International journal of law and psychiatry**, Vol. 22, No. 1, P.P. 1_22

Wilfried, Bottke, (2004). **Procedures and Criminology**. Edited and translated by Dr. Hermann Christoph Kuhn & Mr. Anderas Schlonhardt, Faculty of Law, university of Augsburg, Germany.

ملحق رقم (أ)

إحصائية عامة تبين العدد الكلي لمرتكبي الجرائم المرتبطة بالجنس للأعوام(1999-2001م)

الجناة / أنواع الجرائم	1999م				عدد الجناة	عدد لجرائم	2000م				عدد الجناة	عدد الجرائم	2001م				عدد الجناة	عدد الجرائم
	البالغون		الأحداث				البالغون		الأحداث				البالغون		الأحداث			
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى			ذكر	أنثى	ذكر	أنثى			ذكر	أنثى	ذكر	أنثى		
الدعارة	18	17	–	–	35	10	12	19	–	–	31	11	31	27	–	–	58	17
هتك العرض والشروع فيه	83	–	50	–	133	84	115	1	46	–	162	90	142	–	51	–	193	109
الزنا	53	43	1	6	103	49	55	40	2	8	105	49	52	35	2	10	99	49
الفضائح العلنية	43	3	1	3	50	34	39	3	4	–	46	36	31	4	1	1	37	25
اللواط	–	–	–	–	–	–	3	–	2	–	5	2	3	–	1	–	4	2
المجموع	197	63	52	9	321	177	224	63	54	8	349	188	259	66	55	11	391	203

ملحق رقم (ب)

إحصائية عامة تبين العدد الكلي لمرتكبي الجرائم المرتبطة بالجنس للأعوام (2002- 2004م)

الجناة / أنواع الجرائم	1999م				عدد الجناة	عدد لجرائم	2000م				عدد الجناة	عدد الجرائم	2001م				عدد الجناة	عدد الجرائم
	البالغون		الأحداث				البالغون		الأحداث				البالغون		الأحداث			
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى			ذكر	أنثى	ذكر	أنثى			ذكر	أنثى	ذكر	أنثى		
الدعارة	18	17	–	–	35	10	12	19	–	–	31	11	31	27	–	–	58	17
هتك العرض والشروع فيه	83	–	50	–	133	84	115	1	46	–	162	90	142	–	51	–	193	109
الزنا	53	43	1	6	103	49	55	40	2	8	105	49	52	35	2	10	99	49
الفضائح العلنية	43	3	1	3	50	34	39	3	4	–	46	36	31	4	1	1	37	25
اللواط	–	–	–	–	–	–	3	–	2	–	5	2	3	–	1	–	4	2
المجموع	197	63	52	9	321	177	224	63	54	8	349	188	259	66	55	11	391	203

"الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية

لمرتكبي الجرائم الأخلاقية"

أخي المستجيب، أختي المستجيبة،

تهدف هذه الدراسة إلى جمع بيانات لاستكمال بحث لدرجة الماجستير، يرجى

الـتعاون بتعبئة الاستمارة بعناية ودقة لما في ذلك من خدمة للبحث العلمي، وسوف

تعامل بسرية تامة.

سعيد الحبسي

أولاً: البيانات الديموغرافية:

1. الجنس:

1. ذكر 2. أنثى

2. العمر:

1. أقل من 18 سنة. 2. 18-29 3. 30-39

4. 40-49 5. 50- 59 6. 60 فما فوق.

3. المستوى التعليمي:

1. أمي. 2. يقرأ ويكتب 3. ابتدائي 4. إعدادي

5. ثانوي. 6. دبلوم أو كلية. 7. بكالوريوس. 8. دراسات عليا.

4. المهنة:

1. طالب. 2. موظف قطاع عام. 3. موظف قطاع خاص. 4. عامل.

5. تاجر. 6. عاطل عن العمل. 7. أخرى (تذكر).

5. الحالة الاجتماعية:

1. أعزب. 2. متزوج. 3. مطلق. 4. أرمل.

6. في حالة الزواج: عدد الأبناء ....

7. عدد أفراد العائلة:

1. 1-2 2. 3-4 3. 5-6 4. 7-8 5. 9 فما فوق.

8. ترتيبك بين أخوتك:

1. وحيد. 2. الأول. 3. الأخير. 4. ترتيب آخر (تذكر).

ثانياً: البيانات الاجتماعية والاقتصادية:

9. مكان الولادة:

1. مدينة. 2. قرية. 3. خارج البلاد. 4. أخرى (تذكر)

10. مكان الإقامة الحالية:

1. مدينة. 2. قرية. 3. أخرى (تذكر)

11. نوع السكن:

1. بيت مستقل. 2. فيلا. 3. شقة. 4. أخرى (تذكر).

12. عدد غرف المنزل:.................................

13. ملكية السكن:

1. ملك. 2. مستأجر. 3. أخرى (تذكر).

14. هل أنت مهاجر من القرية إلى المدينة:

1. نعم. 2. لا.

15. بيانات الأبوين:

	العمر بالسنوات الكاملة	المستوى التعليمي	المهنة	الحالة الزوجية	هل يعيش مع الأسرة حالياً
الأب					
الأم					

16. معاملة والدك لك:

1. قاسية. 2. لينة. 3. تدمع بين القسوة واللين. 4. الأب متوفي.

17. معاملة والدتك لك:

1. قاسية. 2. لينة. 3. تدمع بين القسوة واللين. 4. الأم متوفية.

18. في حالة وفاة أحد الوالدين:

1. كم كان عمرك عند وفاة الوالد.
2. كم كان عمرك عند وفاة الوالدة.
3. أذكر المكان الذي نشأت فيه.

19. مقدار دخلك الشهري (بالريال العُماني).

1. لا يوجد دخل. 2. أقل من 60. 3. 60-120.

4. 121- 180. 5. 181- 240. 6. 241-300.

7. 301-360. 8. 361-420. 9. 421 فأكثر.

20. الوضع المالي للدخل الشهري:

1. لا يكفي الحاجة الضرورية. 2. يكفي الحاجة الضرورية.

3. يكفي جميع الحاجات. 4. يزيد عن الحاجة.

21. وصفك في الأسرة:

1. عائل. 2. مساهم. 3. معول.

22. هل توجد الأجهزة التالية في المنزل:

	يوجد	لا يوجد	عدد ساعات لاستخدام الجهاز اليومية
1. التلفزيون.			
2. فيديو.			
3. فضائيات.			
4. تلفون.			
5. جهاز الكمبيوتر.			
6. خدمة إنترنت.			

23. هل شاهدت أفلاماً إباحية؟

1. نعم. 2. لا.

ثالثاً: البيانات الجرمية:

24. نوع الجريمة:

1. دعارة. 2. زنا. 3. لواط. 4. هتك عرض.
5. المتاجرة بأفلام خلاعية. 6. التسطط. 7. أخرى (تذكر).

25. دوافع ارتكاب الجريمة:

1. الفقر. 2. زيادة الدخل. 3. الشهوة. 4. اللذة. 5. تفكك الأسرة
6. الانتقام. 7. رفاق السوء. 8. الأقارب. 9. غيرها(تذكر).

26. المنطقة التي نفذت فيها الجريمة.

1. مدينة. 2. قرية. 3. غيرها (تذكر).

27. الفصل الذي ارتكبت فيه الجريمة:

1. الصيف. 2. الخريف. 3. الشتاء. 4. الربيع.

28. وقت ارتكاب الجريمة:

1. الليل. 2. لنهار.

29. مدة الحكم: ....

30. ما عدد الشركاء في ارتكاب الجريمة:

1. لا أحد. 2. 1 3. 2 4. 3 فأكثر.

31. صلة العلاقة مع مرتكب الجريمة: ....

32. هل أنت من ذوي السوابق؟

1. نعم. 2. لا

33. إذا كان الجواب نعم. نوع الجرائم السابقة: ....

34. هل دافع ارتكاب الجريمة الحالية هي نفس دوافع ارتكاب الجرائم السابق؟

1. نعم 2. لا

شكراً لتعاونكم

سعيد الحبسي